البرامج التنفيذية لإصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر

(الفترة من سبتمبر ٢٠١٥ حتى فبراير ٢٠١٧)

البرنامج الأول

دعم المنشآت التعليمية كمدخل لتحقيق الإتاحة العادلة لجميع الأطفال

إعداد

أ.د الهلالى الشربينى الهلالى

أستاذ التخطيط التربوي والإدارة التعليمية بجامعة المنصورة

ووزير التربية والتعليم والتعليم الفني السابق

مجلة بحوث التربية النوعية ـ جامعة المنصورة

عدد (٤٧) ـ يوليو ٢٠١٧

تنـويه واجـب

تم كتابة هذه البرامج وتوثيقها استناداً إلى الخبرة الشخصية العلمية والعملية على المستوى المحلى والدولى فى المجال التربوى، وكذا الرجوع إلى رؤية مصر فى التنمية المستدامة ٢٠٣٠، والخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى ٢٠١٤/ ٢٠٣٠، وقرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية ذات العلاقة، والتقارير الرسمية الواردة من السيد أ.د نائب الوزير للتعليم الفنى، والسيد المستشار القانونى والسيد المستشار المالى، والمكتب الفنى للوزير، ووحدة التخطيط الاستراتيجي بالوزارة، والقطاعات، والهيئات، والمديريات، والإدارات، والمراكز البحثية التابعة للوزارة، وبقية الجهات الأخرى ذات العلاقة من داخل الوزارة وخارجها، وكذا تقارير المؤسسات والمنظمات والمراكز الدولية ، وذلك فى الفترة من سبتمبر ٢٠١٥ حتى فبراير ٢٠١٧.

مقدمة

تتنامى - بشكل مستمر - وتيرة الاهتمام الدولى بالتعليم على خلفية أنه محور رئيس للتنمية، ففى عام ٢٠٠٠ اتفقت ١٦٤ دولة فى نهاية فعاليات المنتدى الدولى للتعليم بداكار على اعتماد "إطار داكار التنفيذي: التعليم للجميع EFA"؛ بغية تحقيق ستة أهداف عامة من أجل تحقيق تعليم عال فى مستوى الجودة لجميع الأطفال بتلك الدول، وكانت مصر من بين الدول الموقعة على هذا الإطار. واليوم وقد حققت مصر بعضًا من تلك الأهداف، خاصة فى مجال الإتاحة والمساواة فى التعليم بين الجنسين وفى التوسع فى التعليم الإلزامى وتطوير النظم؛ إلا أنه لا يزال أمامنا الكثير والكثير لننجزه لتحسين مخرجات التعليم فى مصر.

واليوم والعالم على أعتاب مرحلة جديدة؛ مرحلة " أجندة التعليم فيما بعد ٢٠١٥ " بما تتضمنه من أهداف للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ والتى تم التوقيع عليها فى كوريا ٢٠١٦، تسعى مصر إلى تحقيق نقلة نوعية فى نظام التعليم قبل الجامعى وذلك من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة خلال الفترة ٢٠١٦- ٢٠٣٠.

وفى ضوء تكليفات السيد رئيس الجمهورية للحكومة فى سبتمبر ٢٠١٥، وأهداف خطة التنمية المستدامة التى تتبناها الدولة حتى عام ٢٠٣٠، واستنادًا إلى أهداف الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى ٢٠١٤- ٢٠٣٠، فإن وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى سعت إلى إنجاز برنامج شمولى للإصلاح التعليمى متوسط المدى ٢٠١٥ /٢٠١٨، كمرحلة تأسيسية لبرنامج طويل المدى للإصلاح والتطوير؛ وقد تم تقديمه لمجلس الوزراء واعتماده ضمن برنامج الحكومة الذى أقره البرلمان ؛ كخطوة فى سبيل نقل مصر إلى آفاق أرحب، وإلى مكانة تليق بها، وتلبى رغبات أبنائها .

وقد سعت الوزارة من خلال هذا البرنامج إلى تقديم نظام تعليمى جيد، يعتمد على المشاركة المجتمعية الفاعلة، وتستفيد منه جميع شرائح المجتمع، بهدف بناء مواطن وفقاً لمنظومة القيم الحضارية والإنسانية، قادر على العمل الجماعى، والإبداع، والتنمية الذاتية وقبول الآخر، والحفاظ على القيم الأصيلة للمجتمع، والإسهام فى تطوير وازدهار الوطن، وذلك فى ظل نظام اجتماعى قائم على الحرية والديمقراطية والعدل والتعاون، وذلك من خلال إتاحة فرص متكافئة لجميع الأطفال فى سن التعليم للالتحاق واستكمال التعليم مع استهداف المناطق الفقيرة كأولوية أولى، وكذلك تحسين جودة وفاعلية الخدمة التربوية من خلال توفير منهج معاصر، ومعلم فعال فى كل فصل، وقيادة فاعلة فى كل مدرسة، ومستوى عال من الإعداد والتنمية المهنية لكل معلم وإداري، وتدعيم للبنية المؤسسية وبناء قدرات العاملين بما يضمن تطبيق اللامركزية على وجه يحقق الحوكمة الرشيدة.

أولا: فلسفة وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى فى التعليم والتطوير

اعتمدت فلسفة وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى فى التعليم والتطوير فى الفترة من سيتمبر ٢٠١٥ حتى فبراير ٢٠١٧ على النظر إلى التعليم بوصفه المحور الرئيس فى تنمية المجتمع

تنمية شمولية تغطى جميع جوانبه، من خلال الاعتماد على تنمية جميع جوانب شخصية أفراده المتعلمين عن طريق تطبيق وتعميق ممارسات حقيقية داخل المدرسة وخارجها تدعم التعلم التمحور حول المتعلم، وتضمن توفير إطار ديمقراطى يعزز إتاحة فرص الاختيار وتعددها أمام المتعلمين لتحديد مسار تعليمهم ومستقبلهم، مع إتاحة التعليم أمام الجميع، على أن يكون تعليمًا متسمًا بالجودة والعدالة، ويهتم ببناء وتنمية العقل والبدن، ومواكبًا للتطور الدولى فى شتى المجالات؛ وذلك بما يضمن تسليح الأبناء بأدوات الفكر، والمعرفة، والابتكار والتميز، والاعتماد على الذات، والمنافسة على المستوى الدولي، وبما يلبى احتياجات سوق العمل المحلى والدولى كثافة وتنوعًا وانتشارًا.

ثانياً: الرؤية الإستراتيجية للتعليم فى مصر حتى عام ٢٠٣٠

فى ضوء رؤية مصر فى التنمية المستدامة ٢٠٣٠/٢٠٢٠ والخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم ٢٠٣٠/٢٠١٤ تستهدف الرؤية الإستراتيجية للتعليم فى مصر حتى عام ٢٠٣٠ التعليم والتدريب للجميع دون تمييز، وفى إطار نظام مؤسسي، كفء وعادل، ومستدام، ومرن، وأن يكون مرتكزًا على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنيًا وتقنيًا وتكنولوجيًا، وأن يسهم أيضًا فى بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكاناتها إلى أقصى مدى لمواطن يعتز بذاته، ويحترم الاختلاف، ومستنير، ومبدع، ومسئول، وقابل للتعددية،، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسيًا مع الكيانات الإقليمية والعالمية.

ثالثاً: البرنامج التنفيذى الشامل لإصلاح التعليم قبل الجامعى (٢٠١٥- ٢٠١٨)

فى ضوء ما تقدم تم وضع برنامج تنفيذى شامل لإصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر على المدى المتوسط ٢٠١٥/ ٢٠١٨، يتضمن المحاور التالية :

١. عرض لبعض جهود إصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر على مدار العقود الأربعة الماضية.
٢. تحديد الوضع الراهن فى الجوانب المختلفة للعملية التعليمية قبل الجامعية سبتمبر ٢٠١٥.
٣. تحديد الأهداف الإستراتيجية لرؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة فى التعليم قبل الجامعى .
٤. تحديد الأهداف العامة لبرامج الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعى ٢٠١٤/٢٠٣٠.
٥. وضع عشرة برامج تنفيذية فرعية متوسطة المدى ٢٠١٥/٢٠١٨ لتحقيق الأهداف سالفة الذكر .

وسوف يتم تناول هذا البرنامج التنفيذى الشامل بشئ من التفصيل على النحو التالى :

١- بعض جهود إصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر على مدار العقود الأربعة الماضية:

يمكن إجمال جهود إصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر على مدار العقود الأربعة الماضية على النحو التالى:

- **شهد النظام التعليمى المصرى فى فترة السبعينيات من القرن الماضى عدة محاولات إصلاحية تمثلت فى الأتى :**

❖ صدور دستور عام ١٩٧٠ وما تضمنه من مواد (١٨ ،١٩، ٢٠، ٢١) أكدت على مجانية التعليم وإلزاميته واعتباره حق تكفله الدولة للجميع، واعتبار محو الأمية وتعليم الكبار واجبًا وطنيًا .

❖ صدور وثيقة برنامج العمل الوطنى يوليو ١٩٧١ والتى حددت ملامح إصلاح التعليم فى مصر فى الحفاظ على الهوية المصرية، والارتقاء بالمعلمين والقضاء على الأمية، وتوظيف التكنولوجيا لخدمة التعليم ،وربط التعليم باحتياجات سوق العمل.

❖ طرح مجلس الوزراء المصرى رؤيته الإستراتيجية لإصلاح التعليم فى مصر عام ١٩٧٧ توطئة واستعدادًا للدخول فى القرن الحادى والعشرين متضمنة الأهداف الجوهرية التالية :

- تطوير طرق التدريس ونظم الامتحانات بما يدعم التعلم الذاتى، ويزيد من قدرة المتعلمين على التفاعل مع البيئة الطبيعية والاجتماعية وعلى التحليل والابتكار .
- دمج التكنولوجيا فى التعليم عن طريق تعميم استخدام الكمبيوتر بجميع المدارس وإدخال شبكة الانترنت إليها .
- تحقيق الاستيعاب الكامل للطلاب فى سن التعليم .
- إلغاء تعدد الفترات بالمدارس وتحقيق اليوم الدراسى الكامل .
- خفض كثافة الطلاب بالفصل الدراسى حتى تصل إلى٣٠ طالب/فصل بحلول ٢٠١٧.
- دعم التعليم الفنى (صناعى، زراعى، تجارى) وربطه بمؤسسات الإنتاج.
- تطوير برامج التعليم والتدريب فى ضوء التطورات العالمية ونتائج البحث والتطوير التقنى المحلى .
- توفيرالإمكانات والحوافز والضمانات التى تكفل استمرار تطبيق مبدأ التعليم المستمر .
- الوصول بنسبة الاستيعاب فى مرحلة رياض الأطفال إلى ١١٪ عام ١٩٩٩والارتفاع تدريجيًا حتى تصل إلى ١٠٠٪ فى عام ٢٠١٧ .

وقد حددت وزارة التربية والتعليم في ضوء هذه الأهداف عدة خطوط عريضة للإصلاح التعليمى فى مصر، كان من بينها :

- تعزيز القدرات الذاتية للطالب فى البحث عن المعلومات فى المصادر المختلفة واستخدامها وليس مجرد حفظها وترديدها.
- التأكيد على إجادة الطالب للغة العربية تحدثًا وكتابةً، مع إجادة لغة أجنبية أيضًا منذ وقت مبكر .
- التأكيد على تعزيز مهارات التواصل عند الطالب داخل المدرسة وخارجها.
- التأكيد على أهمية توظيف التكنولوجيا لخدمة العملية التعليمية .

- التأكيد على أهمية الأنشطة التربوية وممارستها بشكل منظم وفعلى فى العملية التعليمية .
- التأكيد على أهمية التغذية المدرسية وتعميم التأمين الصحى على التلاميذ.
- التأكيد على أهمية رعاية المعلمين وإعدادهم بشكل متطور وإمدادهم بالوسائل التكنولوجية الحديثة التى تمكنهم من المشاركة بإيجابية فى عملية الإصلاح التعليمى .
- التأكيد على الارتقاء بالمناهج فى ضوء التطورات والتغيرات العلمية المتسارعة.
- التأكيد على الارتقاء بذوى الاحتياجات الخاصة من المعاقين والموهوبين والفائقين.

- **وفى فترة الثمانينات من القرن الماضى شهد النظام التعليمى المصرى محاولات إصلاحية عديدة أيضًا تركزت على الارتقاء بالمنظومة التعليمية بشكل شمولى وكامل**، الأمر الذى ترتب عليه تعدد الخطط والبرامج والسياسات التى اتسمت فى بعض الأحيان بالعشوائية وعدم التنسيق، وقد انعكس ذلك فى التسرع فى إصدار القوانين والقرارات وتطبيقها دون دراسة متأنية، وقد اتضح ذلك جليًا فى صدور القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨٠ متضمنًا مد سنوات الإلزام إلى تسع سنوات، ثم صدور القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ متضمنًا تخفيض سنوات الإلزام إلى ثمانى سنوات، الأمر الذى أدى إلى خلق نوع من البلبلة والتضارب انعكس سلبًا على العملية التعليمية فيما بعد .
- **ومع بداية فترة التسعينات من القرن الماضى اتسعت الفجوة الموجودة بين النظريات التى تحكم السياسات التعليمية فى مصر وبين ما يحدث أو يطبق على أرض الواقع**؛ فالسياسات التعليمية من الناحية النظرية تتضمن تدريب للمعلمين وتخفيض للكثافات الطلابية داخل الفصول، ودمج للتكنولوجيا فى التعليم والارتقاء بذوى الاحتياجات الخاصة، وتطوير المناهج وطرق تدريسها بما يسهل عودة الطالب والمعلم للمدرسة وغير ذلك من أمور مهمة لإصلاح العملية التعليمية، إلا إن الواقع الميدانى والعملى والتنفيذى كان دائمًا ما يؤكد أن كل هذه الأمور غير موجودة إلا فى الملفات الورقية التى يتم عرضها وتداولها بين المسؤلين، وأن الواقع الميدانى شىء مختلف تمامًا.

وحتى عندما خفت حدة الأزمة الاقتصادية فى تلك الفترة وأعلنت القيادة السياسية آنذاك أن إصلاح التعليم هو الطريق الذى يجب أن تسلكه الدولة فى سبيل تحقيق مستقبل أفضل للبلاد، ومن ثم الإعلان عن مضاعفة ميزانية التعليم إلى حوالى ثلاثة أضعاف الميزانية التى كانت مقررة وبدء تنفيذ المشروع القومى لإصلاح التعليم الذى استمر حتى سنة ٢٠٠٠، إلا أن مشاكل التعليم المصرى بالرغم من كل ذلك لم تختفى أو حتى تنخفض؛ فالكثافات الطلابية داخل الفصول ظلت فى تزايد، ومعدل الأمية ظل فى ارتفاع، والمعلمون ظلوا يشتكون من سوء أحوالهم المادية والوظيفية، والمناهج ظلت تحتفظ بالحشو وتعتمد على الحفظ والتلقين، كما بقيت الامتحانات وأساليب التقويم على حالها تواجه كثير من علامات الاستفهام .

- **ومع الألفية الثالثة اهتمت وزارة التربية والتعليم بوضع خطة مستقبلية لتحقيق حلم مصر ٢٠٢٠ فيما يخص التعليم قبل الجامعى المصرى**، وقد تضمنت الخطة الأسس الجوهرية التالية :
  - إعتبار رياض الأطفال جزءًا من السلم التعليمى وتوفير حاسوب لكل عشرة أطفال.

- تحقيق الاستيعاب الكامل لكل الأطفال فى سن التعليم.
- القضاء على ظاهرة التسرب من التعليم .
- تجويد التعليم وتوفير جهاز حاسب لكل أربعة تلاميذ فى التعليم الابتدائى ولكل تلميذين فى الإعدادى ولكل طالب بالتعليم الثانوى .
- الارتقاء بالأبنية التعليمية وتوفيرها وتجهيزها وفقاً للاحتياج ولمعايير الجودة .
- الاهتمام بالمبدعين وإعداد الطلاب للمشاركة فى المسابقات الدولية خصوصًا فى العلوم والرياضيات.
- التطوير المتواصل للمناهج، والتدريب المستمر للمعلمين والقيادات لإدارية .
- توفير المناهج الإثرائية للمبدعين، والمناهج العلاجية لذوى الاحتياجات الخاصة

• **وفى عام ٢٠٠٦ أطلقت الدولة مبادرة التعليم التكنولوجى كجزء من المبادرة العالمية للتعليم بمنتدى دافوس الاقتصادى بشرم الشيخ**، وقد هدفت هذه المبادرة إلى تجميع الجهود التى كانت تبذل بالوزارات المختلفة من أجل توظيف التكنولوجيا فى إصلاح التعليم فى مصر .

<u>والسؤال الذى يطرح نفسه هنا : كم من الأهداف التى تم تبنيها فى كل فترة زمنية من تلك الفترات المشار إليها قد</u> تحقق؟ وبأى نسبة على مدار أكثر من أربعة عقود مضت ؟!

الواقع أن سياسات إصلاح التعليم فى مصر فى السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن الماضى وحتى فى الخمسة عشر عامًا الأول التى انقضت من الألفية الثالثة لم تحقق النجاح المتوقع أو المنشود؛ فالكثافات الطلابية داخل الفصول لم تنخفض ولكنها على العكس ظلت فى تزايد حتى باتت تنذر بكارثة فى بعض المناطق، كما زادت نسبة المدارس التى تعمل أكثر من فترة فى اليوم الواحد، ومن ثم اختفت منها الأنشطة التربوية، كما أصبحنا نسمع كثيرًا عنى مصطلح "المناطق المحرومة" فى النجوع والتجمعات البدوية وبعض القرى وفى العشوائيات داخل بعض المدن الكبيرة، كما أن الاستيعاب الكامل للطلاب فى سن التعليم لم يتحقق، ومن ثم لم يتوقف نزيف التسرب من التعليم، هذا بالإضافة إلى بقاء المناهج والامتحانات وأساليب التقويم على حالها تعتمد على الحفظ والتلقين، الأمر الذى أدى إلى زيادة اعتماد الطلاب على الدروس الخصوصية والانقطاع عن المدارس ، وظهور كثير من المشكلات والقضايا السلوكية والأخلاقية المهمة التى تحتاج إلى علاج سريع . وسوف يتم رصد ما آلت إليه الأمور حتى ١٩ سبتمبر ٢٠١٥ بشئ من التفصيل فى الجزء التالى.

٢- الوضع الراهن لمنظومة التعليم قبل الجامعى فى مصر (سبتمبر ٢٠١٥)

أ- الأبنية التعليمية والبيئة المدرسية

يوجد نمو مستمر فى عدد الأبنية التعليمية تتغير وتيرته طبقًا للسياسات الوطنية من جانب، وطبقاً لتوافر الموارد المالية والأرض الصالحة للبناء من جانب آخر. ويبلغ عدد المبانى المدرسية ٢٧٠٤٤ مبنى مدرسى، وذلك مقابل ٥٣٠٠٠ مدرسة، كما يبلغ عدد الفصول الدراسية حوالى ٤٥٠٠٠٠ فصل، وذلك وفقاً لبيانات عام ٢٠١٥/٢٠١٤، علمًا بأن هناك عددًا من المدارس يتم استخدامها لأكثر

من فترة دراسية، كما يوجد حجرات دراسية تستخدم أيضًا لأكثر من فترة دراسية، وتوجد فصول تزيد كثافتها عن ٤٧ طالب/ فصل تصل نسبتها إلى حوالى ٤٢٪ من الفصول. وتواجه الفصول بصفة عامة نقصًا كبيرًا فى البنية التكنولوجية بما تشمله من أجهزة ومعدات وبرامج وتجهيزات، الأمر الذى ترتب عليه انتشار ظاهرة غياب الطلاب وفى بعض الأحيان المعلمين عن المدرسة وخاصة فى المدارس الثانوية العامة، وكذا انتشار ظاهرة العنف والإيذاء البدنى والنفسى بين الطلاب بعضهم بعضًا، وبين الطلاب والمعلمين ، وأحيانًا بين المعلمين وأولياء الأمور .

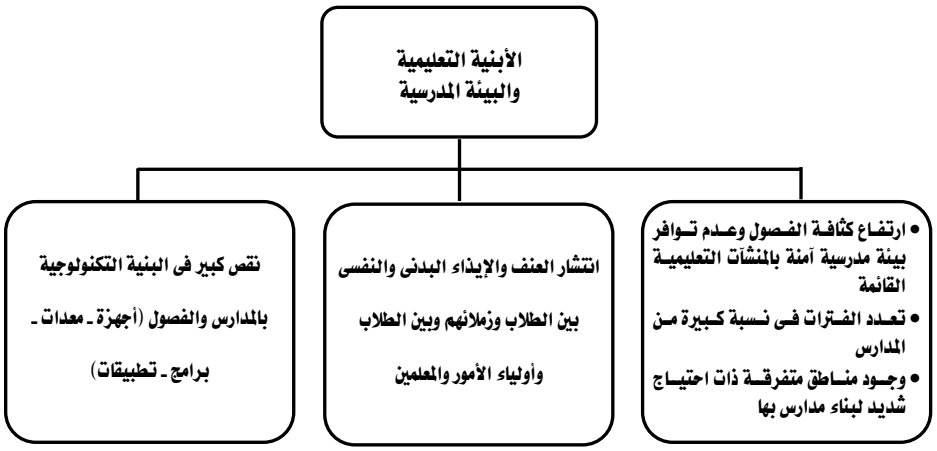

وضع الأبنية التعليمية والبيئة المدرسية فى سبتمبر ٢٠١٥

بـ الإدارة المدرسية

تتسم منظومة التعليم بالضخامة من حيث عدد المدارس والعاملين والطلاب، فمن خلال ٢٧ مديرية تعليمية وحوالى ٣٠٠ إدارة تعليمية يضم قطاع التعليم قبل الجامعى ما يزيد على ٥٣ ألف مدرسة ما بين حكومى وتجريبى وخاص. ويعمل بهذه المنظومة حوالى ١,٣ مليون معلم وما يزيد على ٦٠٠ ألف من غير العاملين بالتدريس ؛ حيث يشكلان معًا ما يقرب من ثلث الجهاز الإدارى بالدولة. وهناك بعض الجوانب التى تعوق عمل الإدارة التعليمية من حيث الفعالية والكفاءة المطلوبة، منها:

- عزوف كثير من العاملين بالتدريس عن قبول منصب مدير المدرسة.
- غياب المعايير فى اختيار مديرى المدارس وعدم استيعاب مفهوم الإدارة المدرسية الحديثة.
- غياب فكر إدارة الموارد البشرية؛ وترهل الجهاز الإدارى خاصة الإدارة المدرسية.
- ضعف التواصل بين أولياء الأمور والإدارة المدرسية.

ج ـ التنمية المهنية للمعلمين

تتولى الأكاديمية المهنية للمعلمين كجهة يفترض أنها محترفة ومتخصصة فى مجال بناء قدرات المعلمين وتنميتها ؛ اعتماد برامج لتدريب المعلمين وفقًا لرؤية الوزارة وتفعيلاً للقوانين واللوائح المنظمة لشئون المعلمين كقانون الكادر؛ حيث يتم من خلال هذه البرامج:

- تسجيل بيانات جميع المعلمين على قاعدة بيانات الهيئة، مع ربطها بقاعدة بيانات الوزارة.
- خفض المدد البينية لترقية المعلمين.
- تعديل بطاقات الوصف الوظيفى للمعلمين.
- حل مشكلات ترقى المعلمين غير التربويين.
- تدريب المعلمين الجدد.

ورغم تنفيذ الأكاديمية لهذه المهام إلا أن هناك بعض أوجه القصور ، منها:

- غياب قياس أثر برامج التدريب ميدانيًا.
- ضعف الاستجابة السريعة لاحتياجات الميدان.
- غياب عنصر التدريب على مستوى المدرسة رغم وجود وحدة التدريب بها.
- عدم إشراك المعلمين فى تصميم البرامج التدريبية .
- ضعف استغلال الطاقات المادية والبشرية فى مجال التدريب بفعالية وكفاءة.
- تقليدية برامج التدريب المقدمة للمعلمين.
- انخفاض المستوى التخصصى للمعلم .

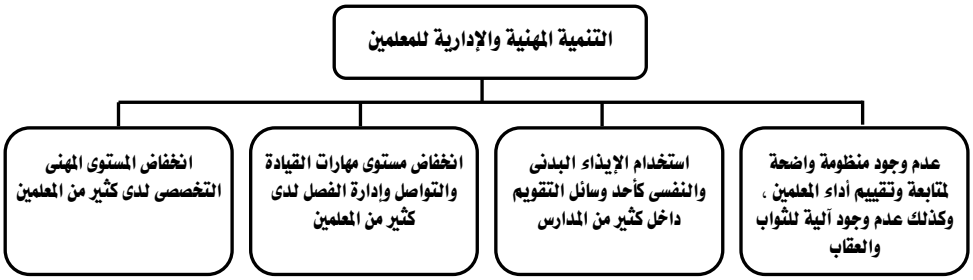

شكل (٢)

وضع التنمية المهنية والإدارية للمعلمين فى سبتمبر ٢٠١٥

د ـ المناهج والامتحانات والكتاب المدرسي

بُذِلَت على مدار العقود الثلاثة الأخيرة جهود حثيثة لتطوير المناهج التعليمية والكتاب المدرسي وأساليب الامتحانات والتقويم، إلا أن تلك الجهود لم تسفر عن التطوير المنشود، و ظلت هناك شكوى مستمرة من الطلاب وأولياء الأمور تتعلق بما يلي:

- الحشو والتكرار بالمناهج وتقادم المحتوى.
- التركيز على الحفظ والاستظهار دون تنمية مهارات التفكير العليا.
- استناد عمليات إعداد المنهج إلى الخبرات الشخصية.
- الفجوة بين المنهج المعلن والمنهج المنفذ؛ والتعجل فى إعداد المناهج الجديدة والدفع بها إلى المدارس دون إتباع الإجراءات اللازمة لضبط جودتها.
- تداخل اختصاصات الجهات المنوطة بإعداد المناهج.
- عدم هيكلة مركز تطوير المناهج ضمن هيكل وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.
- طباعة الكتب ورقيًا وتوزيعها على الطلاب فى بداية كل فصل دراسى من كل عام بالطرق التقليدية المتعارف عليها من قديم الزمان، بما يترتب على ذلك من هدر فى الوقت والجهد والأموال .
- استمرار السيادة والغلبة للكتب الخارجية والمذكرات التى توزع فى مراكز الدروس الخصوصية.
- استمرار الأخذ بأساليب الامتحانات والتقويم القديمة التى تركز على الحفظ وتساعد على الغش الجماعى والفردى والإليكترونى ولا تراعى الفروق الفردية ولا تباين القدرات العقلية عند الطلاب .

هـ ـ تحسين جودة الحياة المدرسية ورياض الأطفال

يبلغ معدل القيد الإجمالى فى رياض الأطفال حوالى ٣٥٪ بالشريحة العمرية من(٤- ٥) سنوات، بينما يصل بالتعليم الابتدائى إلى معدل ٩٩٪، وفى التعليم الإعدادى يصل إلى معدل ٩٨٪ وفى التعليم الثانوى بمساريه إلى معدل ٧١٪. وهناك حوالى ٤٢٪ من الفصول تضم كثافات أكثر من المعدلات المقبولة عند معدل ٤٠ - ٤٤ طالبًا/فصل، وتعانى فصول التعليم الابتدائى من الكثافات الأعلى من بين المراحل؛ حيث إنه فى حالة زيادة الكثافة فى الفصل الدراسى عن ٤٤ تلميذًا/فصل يتأثر تحصيل التلاميذ سلبيًا، فيلجأ غالبيتهم إلى الدروس الخصوصية أو التسرب من التعليم . ويتم تقييم أداء التلاميذ بطرق التقويم التقليدية بمراحل التعليم المختلفة وخاصة بالتعليم الثانوي؛ رغم اعتماد تطبيق التقييم الشامل بالتعليم الابتدائي، والإعدادي. ويتسرب حوالى ٦٪ من تلاميذ التعليم الإعدادى من المدرسة. وتعانى مدارس التعليم الثانوى من عدم انضباط الطلاب والمعلمين بها. كما يستفيد جميع التلاميذ بجميع المراحل من برامج التأمين الصحى ، و ٧٢,٥٪ منهم من برامج التغذية المدرسية.

و ـ الأنشطة التربوية

رغم أهمية الأنشطة التربوية فى صقل وتحسين مستوى تعلم التلاميذ وكجزء أساسى يمثل ٣٠ ٪ من المنهج الدراسى، إلا أن هناك **معوقات** كثيرة تمنع تنفيذها فى كثير من المدارس، منها:

- وجود تفاوت كبير بين المدارس فيما يخص البنية المتوفرة لممارسة الأنشطة بها؛ فمثلاً تعانى ١٣,٥٪ ، ٩,٧٪ ، ٦٪ تقريبًا من مدارس التعليم الابتدائى والإعدادى والثانوى على التوالى من عدم وجود مكتبة بها.
- ضعف موازنة بعض المدارس الخاصة، الأمر الذى لا يمكنها من توفير احتياجات التلاميذ لممارسة النشاط.
- عدم توظيف الإمكانات والموارد المتاحة التوظيف الأمثل، حتى أن معظم المدارس التى يوجد بها مسارح وقاعات لممارسة النشاط قامت بتحويلها إلى فصول دراسية أو مكاتب إدارية أو إغلاقها وتحويلها إلى مخازن للرواكد.
- عدم اهتمام الإدارة المدرسية بممارسة الطلاب للنشاط مقارنة بمواد الصف.
- غياب الابتكار والإبداع والمتعة فى تطوير عمل النشاط لخدمة أهداف المنهج.
- عدم وجود مساحات كافية لممارسة الأنشطة، فى كثير من المدارس.

ومن الإيجابيات:

- إنشاء المكتبة الإلكترونية، وتحديث قاعدة بيانات المكتبة المدرسية.
- تزويد غالبية المبانى المدرسية بمكتبة.
- التوسع فى تطبيق النشاط الكشفى والرحلات والمسابقات.

ز ـ المشاركة المجتمعية

دعمت المؤسسات والجمعيات الأهلية أنشطة قطاع التعليم قبل الجامعى بتكلفة إجمالية حوالى ١٦٤ مليون جنيه مصرى خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥، وذلك من خلال:

- دعم البنية التكنولوجية بالمدارس.
- صيانة المدارس وتطوير بنيتها التحتية.
- التبرع بأراضٍ لبناء المدارس.
- عقد ورش تنمية مهنية ودعم فنى للعاملين بالمدارس.
- دعم مدارس التربية الخاصة والمدارس النظامية الدامجة.
- القوافل الطبية والصحية ومكافحة الإدمان والتثقيف الصحي.

إلا أن هذا الدور مازال محدودًا إذا ما تمت مقارنته بالمعايير الدولية فى هذا الإطار .

ح ـ التربية الخاصة (ذوو الإعاقة، والفائقون والموهوبون)

يبلغ عدد مدارس الدمج ١,١٢٦ مدرسة، بها ١٤٠ غرفة مصادر مجهزة، وتم تدريب ٦,٨٨٦ من المعلمين والإخصائيين على الدمج، وبلغ عدد الطلاب المدمجين فى التعليم العام حوالى ٧٠٠٠ طالب فقط، ويبلغ عدد مدارس الإعاقة البصرية ٢٨ مدرسة يدرس بها ٢,٩٣٨ طالبًا، فى حين يبلغ عدد مدارس الصم وضعاف السمع ٣٠٧ مدرسة يدرس بها ١٣,٧٥٦ طالبًا، بينما بلغ عدد الطلاب بمدارس التربية الفكرية ٢١,١٠٨ يرتادون عدد ١٧٥ مدرسة، أما فيما يخص الموهوبين فتوجد مدرسة للمتفوقين بعين شمس، بالإضافة إلى ٩ مدارس ثانوية وفقًا لنظام (STEM)، منها سبع مدارس صدر لها القرار الوزارى ولم يتم توفير الإمكانات المادية بما تشمله من مبان ومعامل وتجهيزات ولا الإمكانات البشرية من معلمين وإداريين وفنيين مدربين، ويوجد عدد ٣٠ مدرسة إعدادية، وعدد ٣٥ مدرسة ثانوية للموهوبين رياضيًّا.

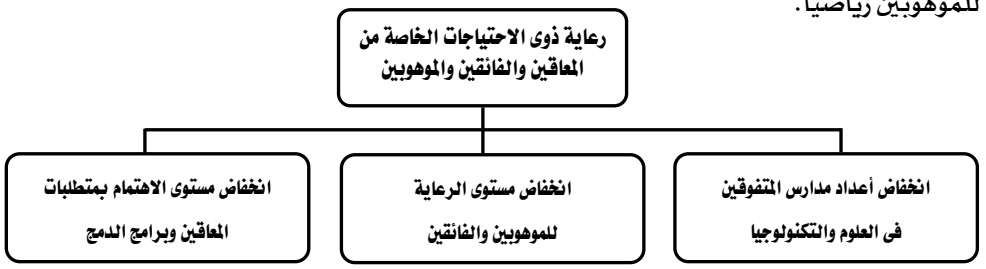

شكل (٣)

الوضع بالنسبة لذوى الاحتياجات الخاصة فى سبتمبر٢٠١٥

ط ـ التعليم الفني

يبلغ عدد مدارس التعليم الفنى حوالى ٢٠٠٠ مدرسة ما بين حكومى وخاص، والغالبية العظمى منها مدارس حكومية، ويرتاد المدارس الفنية عدد ٢,٠٠٠,٠٠٠ طالب بنسبة ٥٢٪ تقريبًا من جملة المقيدين بالتعليم الثانوى بمساريه، ويتراوح متوسط كثافة الفصل بالتعليم الفنى ما بين ٣٣,٦- ٣٨,٨ طالبًا/فصل بنوعياته الأربع، وتتوزع هذه المدارس بين الريف والحضر، ويُدَرِّس للطلاب بها حوالى ٢٩٪ من المعلمين غير المؤهلين تربويًّا، كما يعانى العدد الأكبر منها من تدهور حالة البنية التحتية وسوء حالة الورش والأسوار ، ووجود فجوة كبيرة بين المهارات التى يتم إكسابها للطلاب وبين المهارات التى يتطلبها سوق العمل المحلى والإقليمى والدولى فى التخصصات التى يدرسونها، وذلك على الرغم من أن الدولة تدعم مشروعات تطوير هذا النوع من التعليم بما يقارب المليار جنيه مصرى سنويًّا.

ى ـ محو الأمية

لا تعد الأمية فى مصر مشكلة جديدة، وهى تؤثر على ترتيب مصر بين دول العالم فى تقرير التنمية البشرية، كما أنها تعوق مشاركة كثير من أبنـــاء الوطن فى الارتفاع بمستـوى الاقتصاد الوطنى وتنميته. وهناك عدة أسبـــاب تزيد من تعقيد مشكـــلة الأميـــة، منها:

- إحجام الأميين عن الإلتحاق بمراكز محو الأمية وتعليم الكبار وارتفاع معدلات التسرب بين من يلتحقون بها، وذلك بسبب بعض المفاهيم الاجتماعية غير المساندة للتعليم بوجه عام ولتعليم الكبار بوجه خاص، وعدم إدراك قيمة التعليم، وعدم وجود ارتباط بين المستوى التعليمى للأفراد ومستوى دخولهم، وعدم توفر الوقت لدى الأميين والأميات العاملين، وعدم موضوعية وجاذبية الوسائل الإعلامية الموجهة لمحو الأمية.
- عدم وجود حصر دقيق وشامل للأميين وكيفية الوصول إليهم بالقرى والنجوع والوديان والتجمعات القبلية .
- استمرار منابع الأمية المتمثلة فى التسرب من التعليم وعدم تحقيق الاستيعاب الكامل فى الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي.
- ضعف المشاركة المجتمعية، وتدنى جودة العملية التعليمية فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

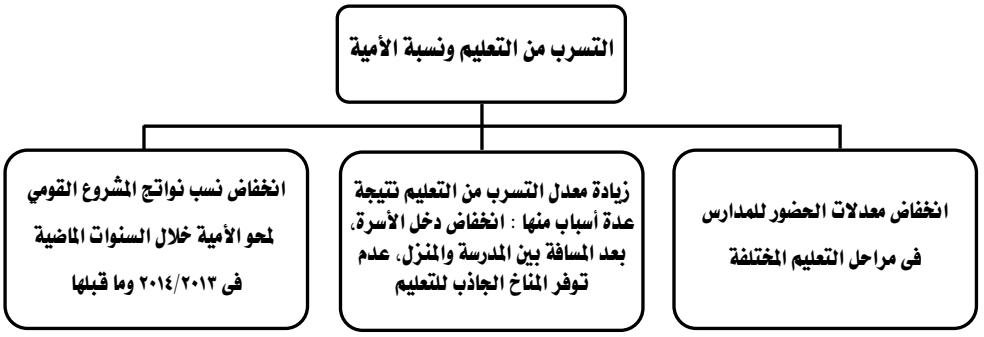

شكل (٤)

وضع التسرب من التعليم ونسبة الأمية فى سبتمبر ٢٠١٥

وفى ضوء ذلك تسعى الوزارة إلى تجفيف منابع الأمية بتوفير فرص تعليمية متكافئة للجميع وتحقيق الاستيعاب الكامل للتلاميذ اللذين يصلون إلى سن المدرسة.

٣- الأهداف الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعى فى رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠

ترتكز رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة فى مجال التعليم على الأهداف الإستراتيجية الثلاثة التالية لكل من التعليم العام والفني:

- إتاحة التعليم للجميع دون تمييز وبذات درجة الجودة.
- تحسين جودة النظام التعليمى بما يتوافق مع النظم العالمية.
- تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم المصرى محليًا وإقليميًا ودوليًا.

ومن ثم فقد تمت ترجمة هذه الأهداف الثلاثة إلى مجموعة من الأهداف الإستراتيجية العامة فى الخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم ٢٠١٤- ٢٠٣٠.

٤- الأهداف الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعى فى الخطة الإستراتيجية للوزارة ٢٠١٤/٢٠٣٠

تتضمن الأهداف الإستراتيجية العامة فى الخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم ٢٠١٤ /٢٠٣٠، ما يلى :

- التوسع فى مرحلة رياض الأطفال كمًا وكيفًا فى الشريحة العمرية من (٤- ٥ سنوات)، خاصة فى المناطق المحرومة.
- توفير تعليم ابتدائى عالى الجودة يتسم بالكفاءة والفعالية لجميع الأطفال.
- توفير تعليم إعدادى يركز على تخريج طالب يتقن مهارات القراءة والكتابة والرياضيات والعلوم كأساس لبناء منظومة داعمة لمهارات البحث العلمى المنتجة للعلوم والمعارف وتكاملها مع التأكيد على قيم المواطنة والهوية العربية والإسلامية والتكامل مع الآخر والتفاعل معه.
- تطوير التعليم الثانوى بما يتوافق مع المعايير العالمية وبما يضمن جاهزية الخريجين لمرحلة التعليم العالى .
- إعداد خريج من التعليم الفنى مؤهل وماهر وقادر على التعلم مدى الحياة والمنافسة بالسوق المحلية والعالمية.
- توفير تعليم مجتمعى لكل الأطفال فى سن ٦- ١٤ سنة الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسى أو تسربوا منه وخاصة فى المناطق الحضرية والريفية الفقيرة.
- تزويد المتعلمين ذوى الإعاقة بفرص تعليمية عالية فى جودتها، ومتكافئة مع أقرانهم غير ذوى الإعاقة، ودمج ذوى الإعاقات البسيطة بجميع مدارس التعليم قبل الجامعي.
- تزويد المتعلمين الموهوبين والمتفوقين بتعليم عال فى جودته النوعية فى مجالات المعرفة والمهارات المتقدمة بجميع مراحل التعليم قبل الجامعى .
- تحويل النظام التعليمى إلى نظام تعليمى مركزي/ لا مركزى متوازن وعال فى مستوى الجودة وداعم لاستمرار تحسين أداء المدرسة ونواتج التعلم.
- توفير نظم دينامكية ومتطورة لإدارة الموارد البشرية تركز على برامج التنمية المهنية كمحور رئيس داعم لإصلاح نظام التعليم قبل الجامعى فى إطار من اللامركزية والحوكمة الرشيدة وفى إطار دولى متميز.
- توفير نظام فعال للمتابعة والتقويم يعتمد على الناتج يقيس فعالية النظام التعليمى، وتطبيق السياسات، وكفاءة استغلال الموارد على مختلف المستويات التنظيمية.
- تطوير المناهج الدراسية بما يتفق مع متطلبات العصر والمستقبل وبما يؤكد على الهوية المصرية وتنمية المهارات وثقافة الإبداع وغرس وترسيخ القيم الأصيلة للمجتمع المصرى لدى

الطلاب، وكذلك بما يستوعب مفاهيم المواطنة الرقمية وإعداد جيل قادر على التطوير والإسهام فى دفع مصر إلى أعلى المستويات اقتصاديًا واجتماعيًا.

- استخدام نظام تكنولوجى قادر على تحقيق جودة أفضل للعملية التعليمية

٥- البرامج التنفيذية التى تم وضعها لتحقيق الأهداف السابقة على أرض الواقع

بعد تشكيل الوزارة فى ٢٠١٥/٩/١٩، تم تكوين مجموعة عمل من المتخصصين والمهتمين بالشأن التعليمى والتربوى تحت الإشراف المباشر للسيد الوزير وبمشاركته شخصيًا؛ حيث قامت هذه المجموعة بـ:

- تحديد الوضع الراهن لهذا النظام فى كل جوانبه ومحاوره .
- تحديد جوانب القوة وجوانب الضعف الموجودة فى النظام ، وكذلك المخاطر والتهديدات التى تواجهه سواء من الداخل أم من الخارج .
- مراجعة كافة الجهود السابقة التى بذلت على مدار العشرين سنة الماضية فى وزارة التربية والتعليم بهدف إصلاح النظام التعليمى .

وفى ضوء ما انتهت إليه هذه المجموعة من نتائج حول الوضع الراهن فى سبتمبر ٢٠١٥، وكذا الأهداف الإستراتيجية للتعليم فى رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، وفى الخطة الإستراتيجية للوزارة ٢٠١٤/٢٠٣٠، تم الاتفاق على مجموعة من البرامج التنفيذية تركز على اتخاذ إجراءات محددة وسريعة لسد الفجوات وحل المشكلات فى كل محور من محاور العملية التعليمية بما يضمن التعامل مع التحديات القائمة التالية:

- ترهل الجهاز الإدارى (الإدارة المدرسية)؛ وعزوف الكثير من العاملين عن قبول منصب مدير المدرسة، بالإضافة لغياب المعايير فى اختيار مديرى المدارس.
- الحشو والتكرار بالمناهج التعليمية والتركيز على الحفظ والاستظهار دون تنمية مهارات التفكير العليا، فضلا عن تقادم محتوى المنهج.
- غياب عملية انتقال أثر التدريب فى منظومة التنمية البشرية للمعلمين، وضعف الاستجابة لاحتياجات الميدان، وأيضًا حل مشكلات عمليات الترقى للمعلمين، بالإضافة إلى غياب مفهوم التدريب على مستوى المدرسة.
- ارتفاع معدلات الكثافة داخل الفصول الدراسية، مما يؤدى إلى غياب مفاهيم المدرسة الجاذبة، وعدم تقديم الخدمة التربوية المستهدفة، والتأثير على مفهوم الانضباط داخل المدرسة؛ مما يدفع كثير من المتعلمين إلى التسرب من التعليم أو العزوف عن الذهاب إلى المدرسة واللجوء إلى الدروس الخصوصية.
- ضعف الاهتمام بالنشاط المدرسى اللاصفي؛ وما يرتبط بذلك من عدم توافر مكتبات مدرسية مناسبة بكثير من المدارس، وضعف الموازنة المخصصة لتوفير احتياجات التلاميذ لممارسة الأنشطة، فضلاً عن عدم التوظيف الأمثل للإمكانات والموارد المتاحة، إلى جانب غياب الابتكار

والإبداع فى تطوير عمل النشاط لخدمة أهداف المنهج، وأيضًا عدم وجود مساحات كافية لممارسة النشاط فى كثير من المدارس بكل مستوياتها.

- استهداف مشاركة المجتمع المدنى فى أنشطة قطاع التعليم قبل الجامعى لدعم بنية التكنولوجيا بالمدارس وصيانتها، وتطوير بنيتها التحتية، بالإضافة للتبرع بأراض لبناء المدارس وتحقيق تنمية مهنية ودعم فنى للعاملين بالمدارس، وأيضا المشاركة فى كل من القوافل الطبية والصحية ومكافحة الإدمان والتثقيف الصحي.
- حاجة منظومة التربية الخاصة بما تتضمنه من ذوى الإعاقة من جهة والفائقين والموهوبين من جهة أخرى إلى دعم يعطى للمؤسسة التعليمية القدرة على تقديم خدمة تعليمية متميزة لذوى الإعاقة، سواء من خلال تهيئة المدارس لهم من الناحية الإنشائية وتوفير الأدوات والأجهزة التربوية المواتية أم من خلال التنمية المهنية للمعلمين، هذا بالإضافة إلى الدعم المستهدف فى مجال الفائقين والموهوبين.
- ضعف العملية التعليمية بالتعليم الفنى نتيجة لتدهور البنية التحتية وسوء حالة الورش بالمدارس، فضلا عن الحاجة للاهتمام بمنظومة التنمية المهنية للمعلمين، وكذلك ربط التعليم الفنى بسوق العمل وجعله تعليمًا جاذبًا.
- دعم المنشآت التعليمية بما يواكب الزيادة السكانية التى تطرأ سنويًا، فضلا عن حل مشكلات الكثافات فى فى مختلف المراحل الدراسية والاحتياجات الشديدة فى بعض المحافظات.
- الحاجة الماسة لحل مشكلة الأمية بمصر لما يمثله ذلك من تأثير سلبى على التنمية؛ وعلى ترتيب مصر بين دول العالم فى تقرير التنمية البشرية، فضلاً عن ضرورة البحث عن الحلول لإحجام الأميين عن الالتحاق بمراكز محو الأمية وتعليم الكبار وارتفاع معدلات التسرب بين من يلتحقون بها، وأيضًا عدم موضوعية وجاذبية الوسائل الإعلامية الموجهة للدعوة لمحو الأمية، مع استمرار منابع الأمية.

وعليه، فقد تم وضع عشرة برامج تنفيذية إصلاحية تغطى كل محاور العملية التعليمية على المدى المتوسط ٢٠١٥/٢٠١٨ موضحًا بها زمن التنفيذ والجهات المعنية بالتنفيذ والإشراف ومصادر التمويل وغير ذلك، وتم عرضها فى حضور لجنة وزارية برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء وتم الموافقة عليها، كما تم إقرارها فى إطار برنامج الحكومة من مجلس النواب، وذلك لتطوير الإدارة المدرسية، ودعم المنشآت التعليمية، وتطوير المناهج ونظم الامتحانات، ودعم التنمية المهنية للمعلمين، وتحسين جودة الحياة المدرسية، ودعم الأنشطة التربوية، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى التعليم، ودعم ذوى الإعاقة والفائقين والموهوبين، والتوسع فى إنشاء مدارس اللغات ومدارس المتفوقين فى العلوم والتكنولوجيا والمدارس المصرية اليابانية، هذا بالإضافة لتطوير منظومة التعليم الفنى، إلى جانب دعم عملية محو الأمية. وقد بدأنا بالفعل تنفيذ هذه البرامج على أرض الواقع.

وسوف يتم يتناول كل برنامج من هذه البرامج على حدة بشيء من التفصيل ، من حيث التحديات والمعوقات التى واجهته ، والإجراءات التى تم اتخاذها للتغلب على تلك التحديات

والمعوقات ، هذا بالإضافة إلى الإنجازات التى تم تحقيقها على أرض الواقع، والموقف التنفيذى فى كل برنامج حتى منتصف فبراير ٢٠١٧، توثيقًا للحقائق وتأريخًا لها أمام الرأى العام بصفة عامة ومجتمع المثقفين والمتخصصين من التربويين والأكاديميين بصفة خاصة.

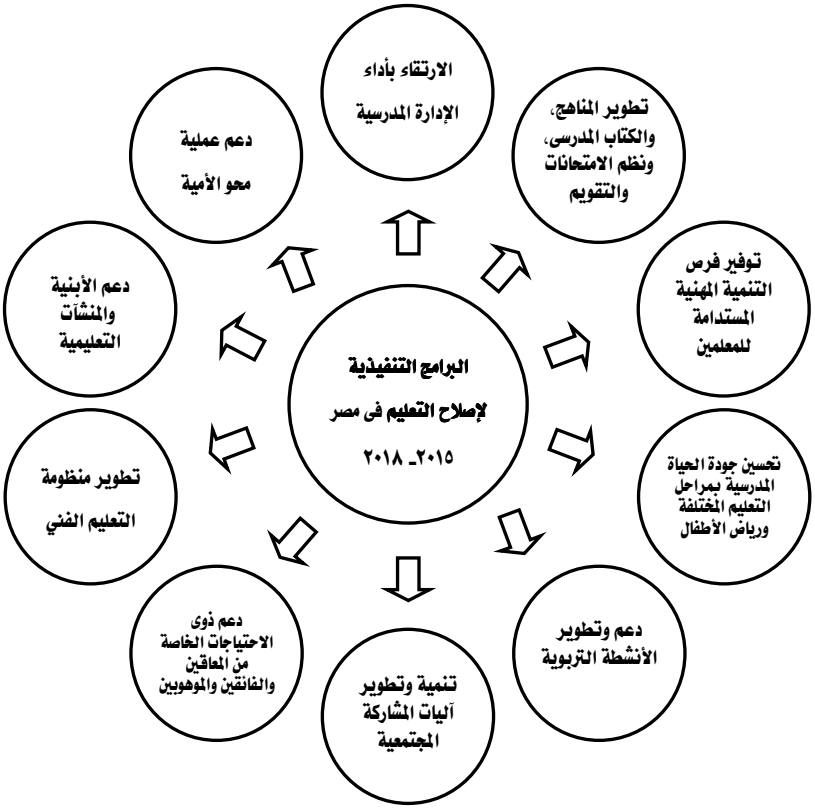

شكل (٥)

البرامج التنفيذية لإصلاح التعليم فى مصر ٢٠١٥- ٢٠١٨

البرنامج الأول*

دعم المنشآت التعليمية كمدخل لتحقيق الإتاحة العادلة لجميع الأطفال

تمهيد

يهدف هذا البرنامج التنفيذى متوسط المدى ٢٠١٨/٢٠١٥ لدعم المنشآت التعليمية فى مراحل التعليم قبل الجامعى إلى تخفيض الكثافة الطلابية داخل الفصول إلى أقل من ٤٣ طالب/فصل، والقضاء على تعدد الفترات بالمدارس، وسد احتياجات المناطق المحرومة، ومواجهة الزيادة السكانية السنوية فى مدة تتراوح من ٣ إلى ٤ سنوات من خلال عدة أساليب تقليدية وأخرى غير تقليدية، وسوف يتم عرض هذا البرنامج من خلال المحاور الرئيسة التالية:

١. **عرض تحديات الوضع الراهن للمنشآت التعليمية فى سبتمبر ٢٠١٥.**

٢. **عرض برنامج الوزارة متوسط المدى للتعامل مع هذه التحديات:**

- **أساليب تقليدية :** (من خلال دعم الموازنة الاستثمارية لهيئة الأبنية التعليمية)
- **أساليب غير التقليدية، وتشمل:**

- المشاركة المجتمعية فى بناء المدارس من خلال الأفراد والشركات ومنظمات ومؤسسات المجتمع المدني.
- تعديل قانون صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية رقم(٢٧٧)لسنة ١٩٨٩.
- تعديل القرارات الوزارية والكتب الدورية المنظمة لتحصيل مصروفات المدارس الرسمية للغات.
- تطبيق نظام PPP فى برنامج دعم المنشآت التعليمية (مبادرة المشروع القومى لبناء المدارس من خلال نظام حق الانتفاع).

- **تم إعداد هذا التقرير حول هذا البرنامج استنادًا إلى الخبرة الشخصية العلمية والعملية على المستوى المحلى والدولي، والرجوع إلى رؤية مصر في التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ، و الخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ٢٠١٤/ ٢٠٣٠ ، والقرارات الوزارية والتقارير الرسمية ذات العلاقة ، وكذا التقارير الدورية الواردة من الهيئة العامة للأبنية التعليمية ، ومركز تطوير المناهج والمواد التعليمية والمكتب الفني للوزير ووحدة التخطيط الإستراتيجي والقطاعات والمديريات والإدارات والمراكز البحثية التابعة للوزارة ، وتقارير اللجان الوطنية التي شكلتها الوزارة، وكذا تقارير المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية العاملة فى مصر ، وذلك في الفترة من سبتمبر ٢٠١٥ حتى فبراير ٢٠١٧ .**

شكر واجب

- **من الجدير بالذكر أن الأعمال المستهدفة فى هذا البرنامج الخاص بدعم المنشآت التعليمية كمدخل لتحقيق الإتاحة العادلة لجميع الأطفال قد تجاوزت نسبة ٦٠٠٪ من المعدلات التى كانت تقوم بتنفيذها الهيئة العامة للأبنية التعليمية فى السنوات السابقة ؛ لذا فقد كان من الضرورى اتخاذ عدة إجراءات لدفع العمل ومضاعفة الجهود المبذولة من جميع العاملين بالهيئة وقد استجاب لهذه الإجراءات جميع العاملين بالهيئة لدرجة أن بعضهم كان يعمل عن طيب خاطر يومى الجمعة والسبت بدون أى حوافز إضافية من أى نوع أو تحت أى مسمى، لذا فالشكر واجب لكل العاملين بالهيئة الذين شاركوا فى هذا تنفيذ هذا البرنامج وفى مقدمتهم السيد اللواء يسرى سالم رئيس الهيئة.**

٣- **الإنجازات التى تحققت من هذا البرنامج خلال الفترة من سبتمبر ٢٠١٥ حتى فبراير٢٠١٧ ، وتشمل:**

- إنجازات مشروعات الخطة الاستثمارية للعام المالى (٢٠١٦/٢٠١٧).
- إنجازات مشروع بناء المدارس بالشراكة مع القطاع الخاص بنظام حق الانتفاع.
- إنجازات مشروع إنشاء وتطوير المدارس المصرية اليابانية.
- إنجازات مشروع التوسع فى إنشاء مدارس المتفوقين فى العلوم والتكنولوجيا.
- إنجازات مشروع إنشاء مبانى الاستراحات والكنترولات والإدارات التعليمية.
- إنجازات مشروع إنشاء مدرسة الضبعة الفنية المتقدمة.
- إ إنجازات مشروعات التعاون مع بعض الجهات الأجنبية.
- المشروعات التى تم تنفيذها فى محافظات الصعيد .
- المشروعات التى تم تنفيذها فى محافظتى شمال وجنوب سيناء.

ويمكن تناول مكونات هذا البرنامج بشئ من التفصيل على النحو التالي:

أولاً: تحديات الوضع الراهن للمنشآت التعليمية فى سبتمبر ٢٠١٥

مع تشكيل الحكومة فى ٢٠١٥/٩/١٩، شرفت بتكليفى من قبل القيادة السياسية وزيرًا للتربية والتعليم والتعليم الفنى، وفى ظل الاستحقاق الدستورى الذى جعل التعليم حق لكل مواطن وجعله إلزامى حتى نهاية المرحة الثانوية أو ما يعادلها، كان لزامًا علينا الوقوف على وضع المنشآت التعليمية فى مصر بما تتضمنه من مدارس ومراكز تدريب ومراكز لذوى الاحتياجات الخاصة وإدارات ومديريات تعليمية بهدف تحديد الاحتياجات الملحة من هذه المنشآت وأبرز المشكلات والمعوقات التى تقف حائلاً دون تحقيق الموجود منها لوظائفه التعليمية والتربوية بجودة عالية، ومن ثم فقد تم تكليف هيئة الأبنية التعليمية وفروعها المنتشرة بجميع المحافظات بإجراء مسح واستقصاء متأن ودقيق على امتداد أكثر من شهرين حول هذا الموضوع، وقد تبين من خلال هذا المسح والاستقصاء أن أكثر التحديات تأثيرًا فى هذا المحور تتمثل فى الأتي:

١. وجود نمو مستمر فى عدد الأبنية التعليمية تتغير وتيرته طبقًا للسياسات الوطنية من جانب وطبقًا لتوافر الموارد المالية والأراضى الصالحة للبناء من جانب آخر، ويبلغ عدد المبانى المدرسية فى مصر ٢٧٠٤٤ مبنى مدرسى، مقابل ٥٣٠٠٠ مدرسة، تضم ٤٥٠٠٠٠ حجرة دراسية، وذلك وفقًا لبيانات العام ٢٠١٥/٢٠١٤ .

٢. بلوغ معدل القيد الإجمالى فى مراحل التعليم قبل الجامعى المختلفة، كما يلي:

- رياض الأطفال ٣٤,٢٪
- التعليم الابتدائى ٩٩٪
- التعليم الإعدادى ٩٨٪
- التعليم الثانوى بمساريه ٧١٪.

٣. وجود كثافة طلابية مرتفعة فى الفصول ؛ حيث تبين أن ٤٢٪ من المدارس الحكومية تزيد كثافة الطلاب بالفصول بها عن ٤٥ طالب / فصل، وتختلف هذه الكثافة من محافظة إلى أخرى ؛ حيث ترتفع بشكل كبير فى بعض مناطق محافظتى القاهرة والجيزة لتصل إلى ما يقرب من ١٣٠ تلميذًا فى الفصل الواحد فى بعض المناطق _ وقد لاحظت ذلك بنفسى أثناء مرورى على المدارس ومتابعة العملية التعليمية بها. وقد اتضح من تقارير هيئة الأبنية التعليمية أن تخفيض هذه الكثافة إلى أقل من ٤٥ طالب /فصل فى كافة المدارس بمختلف المحافظات يحتاج إلى بناء ٥٣ ألف فصل جديد.

فصل من الفصول المكدسة بالتلاميذ فى بعض المدارس ببعض مناطق محافظتى الجيزة، والقاهرة

٤. تعدد الفترات الدراسية فى حوالى ١٨ ٪ من المدارس الحكومية، لأسباب متعددة أبرزها ارتفاع الكثافة وعدم وجود فصول تكفى لاستيعاب التلاميذ، وقد اتضح من تقارير هيئة الأبنية التعليمية أن القضاء على تعدد الفترات فى المدارس بمختلف المحافظات، ومن ثم تمكينها من تقديم يوم دراسى كامل يتضمن الأنشطة المنهجية والتربوية التى تساعد بشكل جوهرى فى بناء الشخصية المتكاملة عند الطفل، يحتاج لبناء ٥٢ ألف فصل جديد .

٥. وجود بعض المناطق السكنية ذات الاحتياج الشديد إلى بناء مدارس بها (مناطق محرومة)، وتنتشر هذه المناطق فى معظم المحافظات فى بعض المناطق العشوائية بالمدن الكبيرة وفى بعض القرى والنجوع والوديان والتجمعات القبلية. وقد اتضح من تقارير هيئة الأبنية التعليمية أن سد احتياجات هذه المناطق من المدارس يحتاج إلى بناء ٣٣ ألف فصل جديد.

٦. وجود زيادة سكانية سنوية تصل طبقًا لإحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٦ إلى حوالى ٢,٣ مليون نسمة، ولمواجهة هذه الزيادة أوضحت تقارير هيئة الأبنية التعليمية أننا نحتاج إلى بناء حوالى ١٢ ألف فصل جديد سنويًا. والجدول (١) يوضح الوضع الراهن والاحتياجات الحالية من المنشآت التعليمية.

جدول (١)

الوضع الراهن والاحتياجات الحالية من المنشآت التعليمية

كثافة الفصول	تمثل ٤٢٪ من المدارس الحكومية	الاحتياج ٥٢٠٠٠ فصل
تعدد الفترات	تمثل ١٨٪ من المدارس الحكومية	الاحتياج ٥٣٠٠٠ فصل
المناطق الأكثر احتياجا	المناطق التى يوجد بها أكثر من ٢٤٠ نسمه فى سن التعليم (٢٣٦٧ قرية وتابع تمثل ٥,٦ ٪ من إجمالى القرى والتوابع بالإضافة إلى المنطق العشوائية بالمدن الكبيرة مثل القاهرة والجيزة	الاحتياج ٣٣٠٠٠ فصل
الزيادة السكانية	وتمثل ٢,٣ مليون نسمة منهم حوالى ٥٠٠ ألف لا يوجد لهم أماكن ويتم تحميلهم على الأماكن الموجودة	الاحتياج ١٢٠٠٠ فصل
الإجمالي	١٥٠٠٠٠ فصل جديد	
بالإضافة إلى احتياجات ملحة أخرى تشمل :	ـ بناء إدارات ومديريات تعليمية جيده وإحلال وتجديد أخرى متهالكة وقديمة. ـ إحلال وتجديد المبانى المدرسية القديمة والمتهالكة المغلقة ـ التوسع فى مدارس التربية الخاصة ـ التوسع فى رياض الأطفال بالمدارس الرسمية للغات ـ توفير بديل للمدارس المؤجرة غير الصالحة للعملية التعليمية ـ توفير بديل للمدارس المستخدمة ككنترولات دائمة وكذلك المستخدمة كإدارات تعليمية.	

٧. وجود صعوبة بالغة فى توفير قطع أراضى فضاء بالمناطق المختلفة ذات الاحتياج لبناء مدارس بها بمعظم المحافظات، وذلك لاعتبارات كثيرة من أهمها عدم التنسيق والتفاهم الكافى بين

وزارة التربية والتعليم والوزارات المعنية المختلفة الأخرى التي تقع تحت ولايتها الأراضي الفضاء مثل وزارات الزراعة ، والإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة ، والأوقاف ، والتنمية المحلية، وكذلك الوزارات التي يكون من الضروري التنسيق معها فى بعض الأحيان مثل الدفاع والطيران والبيئة والآثار.

٨. عدم الالتزام من قبل المحليات وخاصة فى المدن القديمة بإلزام أصحاب المخططات والتقسيمات العمرانية الجديدة بتوفير أرض لعدد من المدارس يتناسب مع عدد السكان المتوقع شغلهم لوحدات التقسيم العمرانى المقترح.

٩. محدودية التمويل المخصص لبناء المدارس وعمليات الإحلال والتجديد والصيانات الجسيمة، حيث بلغ هذا التمويل فى موازنة عام ٢٠١٥ / ٢٠١٦ حوالى ٢,٦ مليون جنيه أى بما يسمح ببناء حوالى ٥٠٠٠ فصل جديد فقط بالإضافة إلى بعض أعمال الصيانة الجسيمة والإحلال والتجديد. وهو تقريبًا نفس المعدل الذى كان يتم بناؤه سنويًا منذ نشأة هيئة الأبنية التعليمية فى بداية التسعينيات من القرن الماضى . والجدول (٢) يوضح تطور اعتمادات الخطة الاستثمارية لبناء المدارس وما تم إنفاقه منها خلال الفترة من العام ٢٠١٣ وحتى العام ٢٠١٧.

جدول (٢)

تطور اعتمادات الخطة الاستثمارية لبناء المدارس وما تم إنفاقه منها خلال الفترة من عام ٢٠١٣ وحتى عام ٢٠١٧

العام المالي	الاعتماد المخصص	الإنفاق	نسبة الإنجاز	ملاحظات
٢٠١٣ / ٢٠١٤	٢٠٤٣٦٢٣	١٤٢٠٤٣٢	٧٠٪	
٢٠١٤ / ٢٠١٥	١٥٣٢١٤٧	١٣٠٠٧٢٧	٨٥٪	
٢٠١٥ / ٢٠١٦	٢٤١٢٧٨٧	٢٢٣٢٩٨٥	٩٣٪	

ثانياً: البرنامج الذى تم وضعه للتعامل مع الوضع الراهن وتحدياته

١. تم عرض هذا الوضع بكافة تفاصيله على مجلسى الوزراء والمحافظين فى أكثر من جلسة، وكذلك على كافة الجهات المعنية بالدولة مثل لجنة التعليم بمجلس النواب ونقابة المعلمين والمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى وكذلك على الرأى العام من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وذلك بهدف إطلاع الجميع على الصورة الحقيقية لما وصل إليه الوضع بالنسبة لمنشآت التعليم قبل الجامعي، وما آل إليه الحال بالنسبة لكثافات الطلاب داخل الفصول، وتعدد الفترات بالمدارس ، بالإضافة للوضع فى المناطق المحرومة وما يشكله ذلك من تأثير سلبى على مستقبل الدولة من كافة النواحى الاجتماعية والسياسية والأمنية وغيرها، وذلك حتى يتكاتف الجميع ويصبح جزءًا من الحل.

٢. ونظرًا لقلة الموارد المتاحة لبناء ذلك العدد الضخم من الفصول المطلوب بناؤها وتجهيزها سواء لتقليل الكثافات داخل الفصول إلى مستوى معقول أو مقبول (أقل من ٤٣ طالب/فصل)،

أم للقضاء على تعدد الفترات وإعادة اليوم الدراسى الكامل إلى المدارس، أم لمواجهة احتياجات المناطق المحرومة والزيادة السكانية السنوية، فقد تم التركيز فى هذا البرنامج على البدء بالقضاء على التراكمات التى تكونت على امتداد عشرات السنين السابقة وذلك بتوفير ١٥٠٠٠٠ فصل من خلال برنامج مدته تتراوح من (من ٣- ٤ سنوات)، على أن يتم التفرغ بعد ذلك لمواجهة الزيادة السكانية السنوية فقط .

٣. **ومن ثم فالبرنامج الحالى يتضمن بناء ١٥٠ ألف فصل جديد فى مدة تتراوح من ثلاث إلى أربع سنوات، منها ٩٠ ألف فصل يتم تمويل إنشائها من الموازنة العامة للدولة بمعدل ٣٠ ألف فصل سنويًا يسلم منها ٢٠ ألف فصل مع بدء العام الدراسى ٢٠١٧ /٢٠١٨، و٦٠ ألف فصل يتم تمويل بنائها من خلال التعاون مع القطاع الاستثمارى بمعدل ٢٠ ألف فصل سنويًا يسلم منها ١٢ ألف فصل مع بدء الفصل الدراسى الثانى ٢٠١٧/ ٢٠١٨، وذلك عن طريق أتباع أساليب وإجراءات تقليدية وأخرى غير تقليدية، على النحو التالي:**

أ- الأساليب التقليدية، وقد تضمنت بدعم من القيادة السياسية:

١. التنسيق مع دولة رئيس الوزراء والسيد وزير التخطيط حيث تم رفع ميزانية هيئة الأبنية التعليمية المخصصة لبناء المدارس وصيانتها من ٢,٦ مليار فى موازنة عام ٢٠١٥/ ٢٠١٦ إلى ١١,٨ مليار فى موازنة عام ٢٠١٦/٢٠١٧ بهدف تنفيذ خطة بناء ٣٠ ألف فصل جديد سنويًا بتمويل حكومى على مدار من ٣ إلى أربع سنوات بإجمالى ٩٠ ألف فصل.

٢. التنسيق مع دولة رئيس الوزراء والسادة وزراء الزراعة والتنمية المحلية والأوقاف والإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة والسادة المحافظين من خلال حضور جميع اجتماعات مجلس المحافظين تقريباً على مدار ما يقرب من عام كامل، وكذلك عقد العديد من الاجتماعات مع السادة الوزراء المشار إليهم، بعضها تم برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء، والبعض الآخر تم على مستوى الوزراء وذلك لحل مشكلة توفير قطع الأراضى المطلوبة لبناء مدارس بالمناطق ذات الاحتياج الشديد، وبالمناطق التى تعانى من زيادة فى الكثافات الطلابية فى الفصول ، وكذلك بالمناطق تعانى من تعدد الفترات بالمدارس الموجودة بها. وقد ترتب على هذا التنسيق المكثف وغير المسبوق والمدعوم من القيادة السياسية ومن السيد رئيس مجلس الوزراء صدور عدد من التوصيات من مجلسى الوزراء والمحافظين، وكذلك عدد من الخطابات والقرارات الوزارية المشتركة بين أكثر من وزير، والفردية على مستوى كل وزاره لحل هذه القضية وتوفير الأراضى المطلوبة.

٣. حصر جميع قطع الأراضى الكبيرة الموجودة داخل بعض المدارس القائمة والتى يوجد بها كثافات طلابية عالية وذلك لإقامة فصول دراسية على أجزاء منها بما لا يؤثر على المساحات المطلوبة لممارسة الأنشطة التربوية فى تلك المدارس، وقد وصل عدد هذه القطع ما يقرب من ١٥٠ قطعة.

٤. حصر جميع قطع الأراضى المتوفرة داخل المعاهد القومية، ودراسة مدى إمكانية التوسع فيها بالبناء بما لا يؤثر على المساحات المطلوبة لممارسة الأنشطة التربوية بهذه المدارس.

بـ الأساليب غير التقليدية، وقد تضمنت:

١. تفعيل المشاركة المجتمعية فى بناء المدارس من خلال الأفراد والشركات ومنظمات ومؤسسات المجتمع المدنى وذلك من خلال :

- تنشيط وتفعيل دور الإدارة المركزية للمشاركة المجتمعية بالوزارة وفروعها بالمديريات التعليمية.
- التنسيق مع السادة المحافظين لتشجيع الجهات المشار إليها بالمشاركة فى دعم المنشآت التعليمية سواء بالتبرع بالأرض الفضاء التى يمكن إقامة المدارس عليها أم بإقامة المبانى المدرسية وتقديم التجهيزات المطلوبة لتشغيلها .
- التواصل والتنسيق مع الوزارات المعنية بالدولة لتشجيع الجهات والمؤسسات والمنظمات الدولية الصديقة على دعم هذا البرنامج من خلال ما تقدمه من منح ومساعدات .

٢. **تعديل قانون إنشاء صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية رقم (٢٧٧ لسنة ١٩٨٩)** ، وذلك بهدف رفع قيمة ما يحصله الصندوق من مقابل للخدمات وتوجيه جزء مما يتم تحصيله لصالح هذا البرنامج، حيث تم رفع هذا القانون فى صورته النهائية إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢/ ٨ / ٢٠١٦ بعد إجراء التعديلات النهائية التى طلبتها عليه وزارة المالية . وذلك على النحو التالى :

جدول مقارن

نص المادة كما ورد في قانون ٢٢٧ لسنة ١٩٨٩	نص المادة بعد تعديلها
قانون رقم (٢٢٧) لسنة ١٩٨٩ **بإنشاء صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية** **باسم الشعب** **رئيس الجمهورية** **قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه:**	***قانون رقم ( ) لسنة ٢٠١٦*** ***بتعديل احكام القانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٩*** ***بإنشاء صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية*** ***باسم الشعب*** ***رئيس الجمهورية*** ***بعد الاطلاع على الدستور*** ***وعلى القانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٩بإنشاء صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية*** ***قرر القانون الآتى نصه:***
	المادة الاولى
	يستبدل بنصوص المواد (٢ ، ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠) من قانون رقم (٢٢٧) لسنة ١٩٨٩ النصوص التالية:
مادة (٢) **يهدف الصندوق إلى دعم وتمويل المشروعات التعليمية بما في ذلك إقامة المدارس والمنشآت والمراكز التعليمية وتجهيزها وصيانتها وترميمها في إطار الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسة العامة للدولة في مجال التعليم .**	***مادة (٢)*** ***يهدف الصندوق إلى دعم وتمويل وإدارة وتشييد المشروعات التعليمية بما في ذلك إقامة المدارس والمنشآت والمراكز التعليمية والانتاجية وتجهيزها وصيانتها وترميمها في إطار الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة في مجال التعليم العام والفني.***
مادة (٣) **تتكون موارد الصندوق من:** **١- حصيلة جميع الرسوم والغرامات المقررة بقانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته .** **٢- حصيلة رسم إضافى مقداره أربعة جنيهات على ما يقدم من طلبات عند الالتحاق بمدارس مرحلتى التعليم الثانوى والثانوى الفنى ، وكذلك عند إعادة القيد فيها .** **٣- حصيلة رسم إضافى مقداره جنيهان على ما يقدم من طلبات لامتحانات الشهادات العامة ورسم إضافى آخر بذات القيمة عند استخراج هذه الشهادات .** **٤- حصيلة رسم يصدر بتحديده قرار من وزير التعليم على التراخيص المتعلقة بإنشاء المدارس الخاصة وتجديدها على ألا يقل الرسم عن مائة جنيه ولايجاوز ألف جنيه .** **٥- حصيلة رسم يصدر بتحديده قرار من وزير التعليم على طلبات نقل التلاميذ أو تحويلهم بين المدارس الخاصة على ألا يقل عن خمسة جنيهات ولا يجاوز عشرين جنيها .** **٦- حصيلة طابع تعليم مقداره جنيه، يلصق على جميع الاستمارات وطلبات الحصول على الشهادات والمستخرجات**	***مادة (٣)*** ***تتكون موارد الصندوق من :*** ***١- حصيلة الرسوم والغرامات المقررة بقانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته .*** ***٢- حصيلة رسم إضافى مقداره خمسة عشر جنيها على ما يقدم من طلبات عند الالتحاق بمدارس مرحلتى التعليم الثانوى والثانوى الفنى، وكذلك إعادة القيد فيها.*** ***٣- حصيلة رسم إضافى مقداره عشرة جنيهات على ما يقدم من طلبات لامتحانات الشهادات العامة ورسم إضافى آخر بذات القيمة عند استخراج هذه الشهادات.*** ***٤- حصيلة رسم يصدر بتحديده قرار من وزير التربية والتعليم والتعليم الفني على التراخيص المتعلقة بإنشاء المدارس الخاصة وتجديدها والمدارس التي تطبق مناهج ذات طبيعة خاصة (دولية) على ألا يقل الرسم عن عشرة آلاف جنيهًا ولا يجاوز خمسين الف جنية .*** ***٥- حصيلة رسم يصدر بتحديده قرار من وزير التربية والتعليم والتعليم الفني على طلبات نقل التلاميذ أو تحويلهم بين المدارس الخاصة على ألا يقل عن خمسين جنيها ولا يجاوز مائة جنيها.***

نص المادة كما ورد فى قانون ٢٢٧ لسنة ١٩٨٩	نص المادة بعد تعديلها
التى لاتندرج فى البنود السابقة والتى تقدم الى وزارة التربية والتعليم أو الى مديريات التربية والتعليم وإداراتها التعليمية.	٦ـ حصيلة طابع تعليم مقداره عشرة جنيهات، يلصق على جميع الاستمارات وطلبات الحصول على الشهادات والمستخرجات التى لا تندرج فى البنود السابقة، والتى تقدم الى وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى أو الى مديريات التربية والتعليم وإداراتها التعليمية.
٧ـ حصيلة رسم يصدر بتحديده قرار من وزير التعليم على كل ترخيص لمنشأة صناعية وفقا للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها على ألا يقل الرسم عن خمسين جنيها ولا يجاوز خمسمائة جنيه.	٧ـ حصيلة رسم يصدر بتحديده قرار من وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى على كل ترخيص لمنشأة صناعية وفقا للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها وتعديلاته، على ألا يقل الرسم عن خمسين جنيها ولا يجاوز ألف جنيه.
٨ـ سندات بناء المدارس التى تصدر وفقا لاحكام هذا القانون.	٨ـ سندات بناء المدارس المنشآت الإنتاجيه التى تصدر وفقا لاحكام هذا القانون.
٩ـ ١٠٪ سنويا من حصيلة الغرامات المحكوم بها وفقا لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء.	٩ـ ١٠٪ سنويا من حصيلة الغرامات المحكوم بها وفقا لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء، وذلك بمراعاة احكام قانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤ فى شأن الإسكان الاجتماعى.
١٠ـ ١٠٪ سنويا من حصيلة حساب الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظات والمدن والقرى.	١٠ـ ١٠٪ سنويا من حصيلة حساب الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظات والمدن والقرى.
١١ـ ما يقدمه المواطنون من مساهمات مالية وعينيه لتمويل أغراض الصندوق بالجهود الذاتية.	١١ـ ما يقدمه المواطنون من مساهمات مالية وعينيه لتمويل أغراض الصندوق بالجهود الذاتية.
١٢ـ ما تخصصه الدولة في موازنتها لأغراض الصندوق.	١٢ـ ما تخصصه الدولة فى موازنتها لاغراض الصندوق.
١٣ـ حصيلة استثمار أموال الصندوق.	١٣ـ حصيلة استثمار أموال الصندوق.
١٤ـ الاعانات والتبرعات والهبات والوصايا التى يقبلها مجلس إدارة الصندوق.	١٤ـ الاعانات والتبرعات والهبات والوصايا التى يقبلها مجلس الإدارة، وفقا للضوابط التى يقررها.
١٥ـ أية موارد اخرى لا تندرج فى البنود السابقة وتشمل النفقات السنوية للصندوق أوجه الانفاق المحددة له فى الموازنة العامة للدولة.	١٥ـ حصيلة رسم يصدر بتحديده قرار من وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى على مصاريف المدارس الخاصة، والمدارس التى تطبق مناهج ذات طبيعة خاصة (دولية) على ان لا يقل الرسم عن ما نسبته ١٪ ولا يجاوز ٣٪ من الرسوم الدراسية.
	١٦ـ أية موارد أخرى لا تندرج فى البنود السابقة وتشمل النفقات السنوية للصندوق أوجه الانفاق المحددة له فى الموازنة العامة للدولة.
مادة (٥)	**مادة (٥)**
يتولى بنك الاستثمار القومى بناءً على اقتراح مجلس إدارة الصندوق إصدار "سندات بناء المدارس" المشار إليها فى البند (٨) من المادة (٣) وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير المالية بالاتفاق مع وزير التعليم . ويعفى العائد الاستثمارى لهذه السندات من جميع الضرائب والرسوم .	يتولى بنك الاستثمار القومى بناءً على اقتراح مجلس إدارة الصندوق إصدار لله سندات بناء المدارس أو المنشآت التعليمية والانتاجيه التابعه لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى المشار إليها فى البند (٨) من المادة (٣) وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير المالية بالاتفاق مع وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى ويعفى العائد الاستثمارى لهذه السندات من جميع الضرائب والرسوم.
مادة (٦)	**مادة (٦)**
	يتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة يشكل على النحو الآتى :-

نص المادة كما ورد فى قانون ٢٢٧ لسنة ١٩٨٩	نص المادة بعد تعديلها
يتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة يشكل على النحو الآتى :ـ	- *وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى .... رئيساً*
- وزير التربية والتعليم .... رئيساً	- *مدير الصندوق*
- مدير الصندوق	- *أربعه من رؤساء القطاعات بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى والهيئات التابعة لوزير التربية والتعليم والتعليم الفنى يصدر باختيارهم قرار من وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى لمدة سنتين قابلة للتجديد.*
- أربعة من رؤساء القطاعات بوزارة التربية والتعليم والهيئات التابعة لوزير التعليم يصدر باختيارهم قرار من وزير التعليم لمدة سنتين قابلة للتجديد.	- *أربعة ممثلين لوزارات: التنمية المحلية، والمالية، والتخطيط والمتابعة والإصلاح الادارى، يصدر باختيارهم قرار من الوزير المختص لمدة سنتين قابلة للتجديد.*
- ثلاثة من ذوى الخبرة فى مجال نشاط الصندوق، يصدر باختيارهم قرار من وزير التعليم لمدة سنتين قابلة للتجديد.	
مادة (٧)	**مادة (٧)**
يختص مجلس إدارة الصندوق بالاشراف على شئون الصندوق وتصريف أموره ورسم السياسة التى يسير عليها وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي أنشئ من أجله، وله على الأخص: ـ	*يختص مجلس إدارة الصندوق بالاشراف على شئون الصندوق وتصريف أموره ورسم السياسة التى يسير عليها وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي أنشئ من أجله، وله على الأخص: ـ*
١ـ اصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون الإدارية والفنية للصندوق، وكذلك إصدار اللوائح التنفيذية بموافقة وزارة المالية.	*١ـ إصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون الإدارية والفنية للصندوق ولوائح شئون الموظفين، وكذلك إصدار اللوائح التنفيذية بموافقة وزير المالية.*
٢ـ قبول الاعانات والهبات والتبرعات والوصايا وما يقدمه المواطنون من مساهمات مالية وعينية.	*٢ـ قبول الاعانات والهبات والتبرعات والوصايا وما يقدمه المواطنين من مساهمات مالية وعينية.*
٣ـ النظر فى التقارير التى تقدم عن سير العمل بالصندوق ومركزه المالي.	*٣ـ النظر فى التقارير التى تقدم عن سير العمل بالصندوق ومركزه المالي.*
٤ـ الموافقة على مشروع موازنة الصندوق وحسابه الختامى تمهيداً للعرض على الجهات المختصة وفقاً لقانون الموازنة العامة للدولة.	*٤ـ الموافقة على مشروع موازنة الصندوق وحسابه الختامى تمهيداً للعرض على الجهات المختصة وفقاً لقانون الموازنة العامة للدولة.*
٥ـ مباشرة جميع التصرفات اللازمة لإدارة أموال الصندوق واستثمارها.	*٥ـ مباشرة جميع التصرفات اللازمة لإدارة أموال الصندوق واستثمارها بما فى ذلك إنشاء الشركات منفردا أو المشاركة فى الشركات القائمة التى تخدم الاغراض التى انشئ من اجلها الصندوق وذلك وفقًا لأحكام القوانين المتعلقه بهذا الشأن.*
٦ـ النظر فى كل ما يرى رئيس مجلس الإدارة عرضه من مسائل تدخل فى اختصاص الصندوق .	*٦ـ اختصاص / النظر فى كل ما يرى رئيس مجلس الإدارة عرضه من مسائل تدخل فى لصندوق.*
وتعرض قرارات مجلس الإدارة على وزير التعليم لاعتمادها، وتعتبر نافذة بمضى ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه بها.	

نص المادة كما ورد فى قانون ٢٢٧ لسنة ١٩٨٩	نص المادة بعد تعديلها
مادة (٩) يصدر بإختيار مدير الصندوق قراراً من وزير التعليم ، ويكون مدير الصندوق مسئولاً عن تنفيذ قرارات مجلس إدارة الصندوق ويتولى على الأخص مايأتى :- (أ) رئاسة مجلس الإدارة عند غياب الوزير . (ب) تصريف شئون الصندوق وفقاً لأحكام القانون تحت إشراف رئيس مجلس إدارة الصندوق . (ج) الاختصاصات الأخرى التى تسند إليه فى لوائح الصندوق . ويجوز لرئيس مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة أن يفوض مدير الصندوق فى بعض اختصاصاته المخولة له بمقتضى القوانين واللوائح فيما يتصل بنشاط الصندوق .	***مادة (٩)*** ***يصدر بإختيار مدير الصندوق قراراً من وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى، ويكون مدير الصندوق مسئولاً عن تنفيذ قرارات مجلس إدارة الصندوق ويتولى على الأخص مايأتى:-*** ***(أ) رئاسة مجلس الإدارة عند غياب الوزير.*** ***(ب) تصريف شئون الصندوق وفقاً لأحكام القانون تحت إشراف رئيس مجلس إدارة الصندوق*** ***(ج) الاختصاصات الأخرى التى تسند اليه فى لوائح الصندوق .*** ***ويجوز لرئيس مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة أن يفوض مدير الصندوق فى بعض اختصاصاته المخولة له بمقتضى القوانين واللوائح فيما يتصل بنشاط الصندوق .***
مادة (١٠) يعاون مدير الصندوق جهاز وظيفى من العاملين بوزارة التربية والتعليم او من الهيئات التابعة لوزير التعليم يصدر باختيارهم وتحديد اختصاصاتهم قرار من وزير التعليم.	***مادة (١٠)*** ***يعاون مدير الصندوق جهاز وظيفى من العاملين بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى او من الهيئات التابعة لوزير التربية والتعليم والتعليم الفنى يصدر باختيارهم وتحديد اختصاصاتهم قرار من رئيس مجلس ادارة الصندوق***
مادة (١٥) ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره . يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها . صدر برئاسة الجمهورية فى ١٤ ذى الحجة سنة ١٤٠٩ (١٧ يوليه سنة ١٩٨٩). حسنى مبارك	***المادة الثانية*** ***ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره. ويختم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.*** ***صدر برئاسة الجمهورية هذا القانون فى / /*** ***رئيس الجمهورية*** ***عبد الفتاح السيسى***

٣- تعديل القرارات الوزارية والكتب الدورية المنظمة لتحصيل مصروفات المدارس الرسمية للغات ؛ حيث تم :

- إصدار الكتاب الدورى رقم (١٤) فى ٢٦/ ٣ / ٢٠١٦ بشأن التنبيه على التوجيه المالى والإدارى بالمديريات التعليمية وكافة الإدارات التعليمية بمتابعة تحصيل موارد صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية طرف المدارس، وموافاة الصندوق بشكل دورى ببيان إحصائى بأعداد الطلاب ونسب التحصيل وأسباب عدم السداد وكذلك أسباب التأخر فى سداد مستحقات الصندوق.
- **إصدار القرار الوزارى رقم (١٤٥) بتاريخ ٢٠١٦/٥/٥بشأن استبدال نص المادة ٣٦ من القرار الوزارى رقم (٢٨٥) لسنة ٢٠١٤** ؛ حيث تخصص نسبة ١٠٪ من فوائض موازنات المدارس الرسمية للغات بنوعيها كاحتياطى للمدرسة ويحول باقى الفائض إلى صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية للتوسع فى بناء وتجهيز المدارس الرسمية للغات بنوعيها فى المناطق ذات الاحتياج الشديد .

٤- تطبيق نظام PPP فى برنامج دعم المنشآت التعليمية ؛ حيث إنه إيمانًا منا بأن تحقيق الخطط الطموحة، والوصول إلى الغايات الكبرى لن يتأتى إلا بالتعاون المثمر بين كافة قطاعات الدولة المعنية بالتعليم من جهة، وبين القطاعين الأهلى والاستثمارى من جهة أخرى، تقدمنا بمبادرة جديدة تمامًا فى شكلها ومضمونها للتعاون مع القطاع الخاص فى بناء المدارس تحت مسمى "المشروع القومى لبناء المدارس المتميزة للغات بالتعاون مع القطاع الخاص بنظام حق الانتفاع"، كمبادرة تؤسس لمرحلة جديدة يشارك فيها المستثمرون والجمعيات الوطنية الأهلية المهتمة بالتعليم فى بناء ٢٠ ألف فصل سنويًا على امتداد من ٣ إلى ٤ سنوات بإجمالى ٦٠ ألف فصل لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الطموحة للتعليم، بحيث تكون هذه المشاركة ناجمة عن رغبة صادقة من كافة الأطراف لخدمة مستقبل الوطن والارتقاء بأبنائه، وفى الوقت ذاته تحقق مصالح الجميع، وذلك على النحو التالي:

أ. الاستثمار فى التعليم من خلال نظام *PPP*

تعود فكرة مشاركة القطاع الخاص فى بناء المدارس من خلال نظام ***PPP*** إلى عهود وزراء تعليم سابقين ؛ حيث تقدم لهؤلاء الوزراء مجموعة من المستثمرين يعرضون إمكانية قيامهم ببناء عدد من المدارس وتسليمها للوزارة من خلال النظام المشار إليه، وعرضوا أيضًا إمكانية أن يتراوح هذا العدد ما بين ألف وألفين مدرسة حسب رغبة الوزارة، وقد تم بحث الموضوع من قبل الوزارة والمستثمرين، إلا أن المشروع لم يكتمل ولم يتم التوقيع عليه لأسباب ربما يكون من بينها التعديلات الوزارية المتعاقبة.

بعد أن شرفت بتكليفى بالوزارة فى سبتمبر ٢٠١٥ بحوالى شهر طلب بعض هؤلاء المستثمرين مقابلتى لتجديد الحديث حول هذا الموضوع واستكمال ما كانوا قد بدأوه مع السادة الوزراء السابقين، ومن ثم تم دراسة الملف بكل تفاصيله، ثم التقيت بهم مرتين بحضور بعض قيادات الوزارة

واستمعت إليهم، ثم طرحت عليهم الأسئلة التالية فقط على سبيل الاستفسار حتى تكون الأمور بالنسبة لى أكثر وضوحًا، ومن ثم يمكن اتخاذ القرار المناسب :

- قلت : هل سيتم بناء هذه المدارس فى شكل هبه تقدم للمواطنين ؟
- قالوا : لا هى بمثابة قرض يتم استرجاعه فى خلال ١٠ سنوات.
- قلت : هل هو قرض حسن سيقدم بدون فوائد ؟
- قالوا: لا هو قرض ستُحصل عليه فوائد بسعر الفائدة المعلنة على أذون الخزانة من قبل البنك المركزي.
- قلت : هل سيتم تمويل المشروع من أموالكم الخاصة أم من خلال الحصول على قروض من البنوك الوطنية المصرية بضمان المشروع والاستفادة من الفائدة التى كفلها القانون فى مثل هذا النوع من الاستثمار وهى ٧٪؟
- قالوا : وارد أن نحصل على قروض من البنوك الوطنية مثلما ذكرت.
- قلت : هل ستديرون المدارس بعد بنائها، وتعينون المعلمين والعمال والإداريين بها وتدفعون لهم أجورهم، بالإضافة إلى إجراء الصيانة السنوية لها.
- قالوا : لا، يمكن فقط إجراء الصيانة من خلال اتفاق منفصل.
- قلت : إذا كنتم ستبنون المدارس من خلال قرض يقدم للوزارة يتم سداده من الموازنة العامة للدولة بالإضافة إلى فوائد عالية أو ربما مضاعفة ستُحصل عليه، وإذا كنتم ستسلمون المدرسة بعد بنائها مباشرة للوزارة ولن تتحملوا صيانتها السنوية ولا دفع مرتبات مدرسيها ولا تكاليف أدارتها، وإذا كنتم ستحصلون على قروض من البنوك الوطنية بضمان المشروع وبفائدة متدنية، فما الفائدة التى ستعود على الوزارة والدولة من وراء هذا التعاون ؟!

وإذا كان ولا بد من بناء المدارس من خلال الاقتراض فلماذا تقوم الوزارة أو الحكومة بالاقتراض منكم تحديدًا وبفائدة عالية جدًا أو مضاعفة؟!، لماذا لا تذهب الحكومة أو الوزارة إلى البنوك الوطنية مباشرة وتحصل على القرض بالفائدة المقررة فى القانون ٧٪ بدلاً من دفع ١٤ أو ١٥ ٪ فائدة لكم ؟!، ولماذا لا تبحث الوزارة عن قرض من إحدى المؤسسات الدولية بدون فوائد أو بفائدة منخفضة جدًا؟! ، ومن ثم :

- قمت من جانبى بإعلامهم أن المشروع المقدم منهم لا يصب فى صالح المستثمرين ولا فى صالح الدولة ولا فى صالح المواطنين، وعليه يمكنهم المشاركة فى المشروع الذى ستتبناه الوزارة وهو "المشروع القومى لبناء المدارس بالمشاركة مع القطاع الخاص بنظام حق الانتفاع " والذى سيتم شرحه لاحقًا، فرفضوا ذلك فى البدية.
- انتهى اللقاء دون اتفاق على شىء، و بعد عدة أيام تقدموا إلى السيد رئيس مجلس الوزراء بالمشروع ؛ حيث أحاله إلينا للدراسة وبالفعل تمت دراسته مرة ثانية وتم توضيح إيجابياته وسلبياته والأعباء المترتبة عليه مقارنة بالمشروع المقترح من الوزارة .

- بعد العرض على دولة رئيس الوزراء وافق سيادته على المشروع المقدم من الوزارة من حيث المبدأ وأحاله إلى اللجنة الاقتصادية بمجلس الوزراء التى درسته بدورها ووافقت عليه وأحالته للعرض على مجلس الوزراء الذى ناقشه بدوره ووافق عليه .

ب. المشروع القومى لبناء المدارس من خلال نظام حق الانتفاع (المشروع المقدم من الوزارة)

تعد مشروعات المشاركة مع القطاع الخاص بمثابة علاقة تعاقدية طويلة الأجل بين الجهات الإدارية بالدولة والقطاع الخاص تهدف إلى قيام القطاع الخاص بتمويل وتنفيذ وإدارة مشروعات البنية الأساسية والمرافق والخدمات العامة وذلك دون الإخلال بدور الحكومة فى النهوض بالخدمات والمشروعات العامة والإشراف والرقابة عليها.

وهذه المبادرة لا تعنى بأى حال من الأحوال تخلى الحكومة عن دورها فى بناء المدارس، أو توفير التعليم الأساسى المجانى للجميع، حيث يبقى العبء الأكبر فى بناء المدارس المستهدفة فى هذا البرنامج على عاتق الحكومة ، ويتم تنفيذ هذه المبادرة فى ظل ضوابط وأحكام قانون حق الانتفاع، وضمانات ببقاء مصروفات المدارس التى يتم تنفيذها من خلالها فى متناول أولياء الأمور من الطبقة المتوسطة.

ونظرًا لإيمان وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى بأن التعليم قضية مجتمعية، وأن منظمات وهيئات المجتمع المدنى والقطاعين الاستثمارى والأهلى يمكن أن تسهم فى حل تلك مشكلة الأبنية التعليمية ، كان توجه الوزارة إلى هذه الجهات بُغية التعاون فى هذا الشأن بحيث تكون مشاركة القطاع الأهلى والاستثمارى فى حل المشكلة ضمن آلية تضمن صالح الطفل المصرى وحقه فى الحصول على خدمة تعليمية مميزة.

وقد تم بلورة فكرة تلك الشراكة بين القطاعين الأهلى والاستثمارى ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى من خلال دراسة مستفيضة ؛ حيث وجدنا أن من أهم المعوقات التى تقابل القطاعين الأهلى والاستثمارى لبناء مبنى مدرسى هي:

- عدم توافر الأراضى الصالحة للبناء.
- صعوبة الحصول على التراخيص الخاصة بالمبنى المدرسي.

بناءً على ما تقدم قامت الوزارة ببعض الإجراءات التى من شأنها تشجيع القطاعين الأهلى والاستثمارى على الإسهام فى حل المشكلة من خلال توفير مجموعة من الأراضى داخل المدن جاهزة للبناء عليها ويتم منحها للمستثمر فى ظل ضوابط وأحكام قانون حق الانتفاع؛ بحيث يتم بناء مدرسة خاصة متميزة عليها؛ على غرار المدارس الرسمية المتميزة للغات؛ بحيث لا تتجاوز مصروفاتها كثيراً عن مصروفات المدارس الرسمية للغات؛ فضلا عن خضوعها للرقابة المالية والقانونية والأكاديمية والإدارية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

ج. أهداف المشروع

يستهدف المشروع التوسع فى بناء المدارس المتميزة للغات نظراً للإقبال المتزايد عليها من أبناء الطبقة المتوسطة، وتستهدف الوزارة من خلال هذا المشروع بناء عدد ٦٠ ألف فصل خلال مده من ثلاث إلى أربع سنوات، على أن يسلم منهم ١٢ ألف فصل بحلول الفصل الدراسى الثانى عام ٢٠١٨، ويمكن إجمال أهم أهداف المشروع فيما يلى :

- الإسهام فى حل مشكلة الكثافة بالفصول وتخفيضها إلى أقل من ٤٥ طالب/فصل.
- إتاحة عدد أكبر من المدارس المتميزة للغات لتلبية الطلب المتزايد على الالتحاق بها من أبناء الطبقة المتوسطة نظرًا لجودة التعليم بها وكذا مصروفاتها البسيطة مقارنة بمصروفات المدارس الخاصة .
- إتاحة الفرصة أمام الوزارة لاستخدام الاعتمادات المالية المدرجة بموازنتها لبناء عدد أكبر من المدارس الحكومية فى المناطق ذات الاحتياج الشديد.
- إتاحة الفرص أمام القطاع الخاص للمشاركة والاستثمار فى مجال التعليم فى إطار خطة الدولة لتشجيع الاستثمار و دفع عجلة الاقتصاد .
- الإسهام فى حل مشكلة البطالة من خلال تشغيل عدد غير قليل من المعلمين والإداريين والعمال بالمدارس المستهدف إنشاؤها.
- حصول الوزارة على مشروع جاهز فى نهاية مدة حق الانتفاع دون تحمل أية أعباء.

بتاريخ الثلاثاء الموافق ٢٠١٦/٦/٢٨ تم عقد اجتماع اللجنة العليا للمشاركة بمجلس الوزراء برئاسة السيد المهندس رئيس مجلس الوزراء، حيث قررت الموافقة على اعتماد تطبيق نظام المشاركة مع القطاع الخاص على المشروع القومى لبناء المدارس الرسمية والمتميزة المقدم من وزارة التربية والتعليم، و ذلك لبناء عدد ٦٠ ألف فصل دراسى، أى حوالى ٢٠٠٠ مدرسة بالمشاركة مع القطاع الخاص وفقاً لأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠ ولائحته التنفيذية، على أن يتم تنفيذ المشروع على مراحل فى جميع محافظات الجمهورية .

وقد تضمن المشروع الخطوط العريضة التالية:

- إشترطت وزارة التربية والتعليم، للشراكة فى تلك المدارس خضوع تلك المدارس للرقابة الكاملة والمراجعة الدورية من الوزارة ، ، بجانب الاستعانة بالمناهج المصرية التى تقرها الوزارة، وللمستثمر الحق فى تحسين طرق عرض المناهج الدراسية بدون تغيير فى المحتوى.
- تقوم الوزارة بتوفير أراضى للمشروع وطرحها بنظام حق الانتفاع؛ حيث تظل الأراضى فى ملكية الوزارة، على أن يتم نقل ملكية جميع الأصول الجديدة التى تنشأ عليها إلى وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى فى نهاية مدة العقد أو عند إنهائه قبل الموعد المتفق عليه طبقاً لبنود التعاقد.

- تلتزم الوزارة على بتوفير كافة الموافقات الخاصة بالأرض اللازمة لبدء النشاط، على أن يقوم المستثمر باستصدار تراخيص البناء بمعاونة الوزارة.
- السقف الزمنى للانتهاء من التنفيذ (الإنشاءات والتجهيز) عام من تاريخ تسليم الأرض مرخصة للمستثمر.
- وقد اشتملت مستندات الطرح عدداً من المدارس المختلفة فى الطاقة الاستيعابية والمساحات والمواقع، مقسمة على مجموعات بحد أدنى ثلاث مدارس وبحد أقصى إثنتى عشرة مدرسة، وفقاً للتقسيم الجغرافى؛ حيث يتم تقييم وترسية كل مجموعة على حدة. ويستطيع كل مستثمر مؤهل التقدم بعطائه على مجموعة واحدة أو أكثر طالما كان ذلك فى حدود عدد المدارس المسموح له بالتقدم للتنافس عليها وفقاً لفئة التأهل التى تم تأهيله عليها.
- يمكن لطالبى التأهل أن يتقدموا فى شكل شركات منفردة أو تحالفات طبقاً لمعايير التأهيل الموضحة بالتفصيل فى مستندات التأهيل.
- ينفذ المشروع من خلال عقد مشاركة يبرم بين وزارة التربية والتعليم ومقدم الخدمة من القطاع الخاص. وسوف يتاح شراء كراسة الشروط والمواصفات للمستثمرين من التحالفات والشركات المؤهلة فقط، وستحدد كراسة الشروط والمواصفات إجراءات الطرح والأحكام والشروط المنظمة للمناقصة والمعايير المنظمة للمفاضلة بين العطاءات المقدمة، وكذلك إجراءات الترسية والتعاقد.
- تكون مدة التعاقد بنظام حق الانتفاع حتى أربعين عاماً.
- بدء تنفيذ المرحلة الأولى بعدد ٢٠٠ مدرسة .
- الانتهاء من صياغة عقد التنفيذ نهاية شهر يوليو ٢٠١٦ بحد أقصى .
- بدء إجراءات طرح المشروع فى ٢٠١٦/٨/١٥ .
- يتم ترسية عقد المشاركة من خلال عطاءات تنافسية تخضع لأحكام كراسة الشروط والمواصفات وقانون المشاركة مع القطاع الخاص رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠.

ومن منطلق التزام مؤسسات الدولة المعنية وإيمانًا منها بأهمية مرفق التعليم فقد تم عقد اجتماع بمقر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢١ برئاسة السيد أمين عام مجلس الوزراء وبحضور ممثلى وزارات الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة ، والتربية والتعليم، والتنمية المحلية، والأوقاف، تقرر فيه قيام وزارة الإسكان بتوفير عدد من قطع الأراضى اللازمة لطرح المرحلة الأولى من المشروع على أن يتم تخصيصها فى نطاق المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة وفى التجمعات السكنية القائمة، ويتم تسليمها لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى والتى بدورها تلتزم بتوجيهها لبناء مدارس ضمن المشروع القومى لبناء المدارس المشار إليه.

د. فوائد المشروع

يتيح برنامج المشاركة مصدرًا جديدًا لاستثمار رأس المال فى مشروعات البنية التحتية المطلوبة والحد من اقتراض الدولة وكافة ما يترتب على ذلك من مخاطر، وكذلك خلق سوق محلى جديد للتمويل طويل الأجل، بالإضافة إلى خلق سوق جديد للقطاع الخاص لإدارة أصول تلك المشروعات وتنمية الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة وزيادة كفاءة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين.

هذا ويتيح نظام المشاركة مع القطاع الخاص أيضًا الاستفادة من كفاءة ونظم إدارة القطاع الخاص وأساليبه المتطورة فى تقديم الخدمات العامة؛ حيث تشير خبرات الدول المتقدمة إلى أنه بدمج مهارات الدولة فى التنظيم والرقابة مع مهارات القطاع الخاص فى الإدارة وتقديم الخدمات تحصل الدولة على ميزات مهمة فيما يختص بالتكلفة وجودة الخدمات المقدمة. هذا بالإضافة إلى أن مشاركة القطاع الخاص تؤدى إلى تعزيز النمو، وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة. وقد تم تحديد مزايا هذا المشروع وانعكاساته على كل من الدولة ممثلة فى وزارة التربية والتعليم ، والقطاع الخاص ممثل فى المستثمرين، والمواطنين ممثلين فى أبناء الطبقتين المتوسطة والفقيرة، وذلك على النحو التالي:

- **فوائد المشاركة العائدة على الوزارة**؛ وتتمثل فى :

- الحصول على مشروع جاهز فى نهاية مدة الامتياز دون تحميل الميزانية العامة للدولة أية أعباء.
- الابتكار وتقليل الهدر، وزيادة كفاءة التشغيل فى العملية التعليمية.
- بقاء المشروع تحت إشراف الحكومة من الناحية الاستراتيجية.
- خلق فرص عمل جديدة من خلال الاستثمار فى المشاريع.
- رفع جودة الخدمات التعليمية وتقليل تكاليفها.
- توطين رؤوس الأموال المحلية، وتوسيع نطاق استغلالها.
- جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية.
- تخفيض التكلفة والوقت اللازمين لبناء وتشغيل الخدمات التعليمية.
- نقل التقنية الحديثة وتطويرها محليًا.

- **فوائد المشاركة العائدة على المستثمر**؛ وتتمثل فى:

- الحصول على فرصة استثمار آمن إلى حد كبير .
- توفير الأراضى الصالحة للبناء.
- توفير التصميمات التى تناسب كل مساحة أرض متاحة وتصلح لبناء مدرسة عليها.
- استخراج تراخيص بناء وتشغيل المدارس خلال فترة زمنية تتراوح من شهرين إلى ثلاثة أشهر.
- قيام هيئة الأبنية التعليمية بعملية البناء لصالح المستثمر(إذا رغب فى ذلك) أو تقديم الاستشارات الهندسية المطلوبة، ومتابعة أعمال البناء والإنشاء.

- دعم المعلمين والإداريين بهذه المدارس بالتدريبات والمتابعة أسوة بمعلمى مدارس اللغات الرسمية الحكومية.

- **فوائد المشاركة العائدة على المواطنين**؛ وتتمثل فى:

- إتاحة مزيد من الفرص التعليمية أمام أبناء الطبقة المتوسطة بالمدارس المتميزة للغات بأسعار معقولة يمكن لولى الأمر أن يتحملها بعيداً عن الموازنة العامة للدولة، ومن ثم الإسهام فى حل أزمة الإقبال المتزايد بشكل غير عادى من أبناء الطبقة المتوسطة على الالتحاق بالمدارس المتميزة للغات بجميع المحافظات ؛حيث إن الأمر قد تفاقم ووصل إلى طريق مسدود فى محافظتى القاهرة والجيزة فى العام الدراسى ٢٠١٧/٢٠١٦ عندما وصلت قوائم الانتظار للالتحاق بهذه المدارس إلى ما يقرب من ٤٥ ألف طفل فى محافظة القاهرة ومثلهم تقريبًا فى محافظة الجيزة، الأمر الذى اضطر مجلس المحافظين برئاسة السيد/ رئيس مجلس الوزراء أن يوافق على الطلب الذى تقدم به السيد/محافظ الجيزة وأيده فيه السيد/محافظ القاهرة لتحويل الدراسة فى المدارس الرسمية للغات بالمحافظتين بنظام تعدد الفترات بالمخالفة للقواعد والقرارات المنظمة لعمل هذه المدارس، والتى تركز فى معظمها على أن لا تزيد كثافة الطلاب بالفصل الواحد عن ٣٩ طالب، و على أن تتم الدراسة بنظام اليوم الكامل حتى تكون هناك مساحات كافية من الوقت لممارسة الأنشطة التربوية أثناء اليوم الدراسى، كما لجأ عدد من المحافظين بعدد من المحافظات أيضًا إلى رفع كثافة الطلاب بالفصول بهذه المدارس حتى وصلت إلى ٦٠ طالب فى مدارس بعض المحافظات وقد اعترضت على كل هذه الإجراءات التى من شأنها تدمير العملية التعليمية بهذه المدارس على المدى القريب والمدى البعيد، وأكدت أن رفع كثافة الفصول أو السماح بتعدد الفترات فى هذه المدارس لا يمثل حلولاً تربوية على وجه الإطلاق وأن الحل الوحيد هو التوسع فى بناء هذه النوعية من المدارس طالما أنها أثبتت نجاحها، وأكدت أيضًا أن ذلك يمكن أن يتم من خلال المشروع القومى لبناء المدارس بالتعاون مع القطاع الخاص بنظام حق الانتفاع. وقد ترتب على هذا التوضيح للمجلس الموقر أن تم اتخاذ القرار لمدة عام واحد فقط لحين بناء مدارس لاستيعاب هذه الأعداد.

- إتاحة مزيد من الفرص التعليمية أمام أبناء الطبقات الفقيرة، وذلك من خلال إتاحة الفرصة أمام الوزارة لتوجيه الموازنات الحكومية المخصصة لبناء المدارس للبناء فى المناطق الأكثر احتياجًا فى المناطق العشوائية والقرى والنجوع والوديان والتجمعات القبلية.

هـ. دراسة الجدوى المبدئية للمشروع ؛ وقد تضمنت

- إعداد دراسة بمعرفة مستشارى السيد رئيس الهيئة العامة للاستثمار للدراسات الاقتصادية بالتنسيق مع خبراء الوزارة من قطاع التعليم العام وهيئة الأبنية التعليمية بهدف تحديد معدل العائد المتوقع على الاستثمار.

- إعداد دراسة أيضًا بمعرفة شركة إن أى كابيتال التابعة لبنك الاستثمار القومى بالتنسيق مع خبراء الوزارة من قطاع التعليم العام وهيئة الأبنية التعليمية بهدف تحديد معدل العائد المتوقع على الاستثمار.

و. **إجراءات الطرح والترسية** ؛ وقد خضعت **إجراءات الطرح والترسية فى هذا المشروع للأحكام والقواعد والإجراءات الواردة فى قانون ٦٧ لسنة ٢٠١٠ ولائحته التنفيذية، كما يخضع اختيار المستثمر لمبادئ العلانية والشفافية وحرية المنافسة وتكافؤ الفرص والمساواة.**

ز. **الدعوة للتأهيل المسبق** ؛ وقد تضمنت:

١- تلقى أية استفسارات عن مستند التأهيل.

٢- الرد على الاستفسارات المقدمة من طالبى التأهيل.

٣- تقديم طلبات التأهيل.

٤- الإعلان عن المستثمرين المؤهلين.

٥- الدعوة إلى تقديم العطاءات وشراء كراسة الشروط والمواصفات.

٦- تلقى استفسارات أو تعليقات على كراسة الشروط والمواصفات.

٧- عقد اجتماعات منفردة مع المستثمرين الذين قاموا بشراء كراسة الشروط.

٨- إصدار العقد النهائى للمشاركة.

٩- تقديم العطاءات (المالية والفنية).

١٠- الإخطار بنتائج تقييم العطاءات الفنية.

١١- فتح المظاريف المالية .

١٢- الإعلان عن الشركة / التحالف صاحب العطاء الفائز .

١٣- إصدار خطابات الترسية إلى الشركة/التحالف صاحب العطاء الفائز.

١٤- تكوين شركة المشروع .

١٥- إصدار خطاب الضمان النهائى .

١٦- توقيع عقد المشاركة.

ثالثاً:الإنجازات التى تحققت من هذا البرنامج خلال الفترة من سبتمبر ٢٠١٥ حتى فبراير ٢٠١٧

فى ضوء البرنامج االتنفيذى المعلن من قبل الوزارة فى مارس ٢٠١٦ فى مجال بناء المدارس، تضمن مستهدف برنامج الحكومة إنشاء عدد (١٠٠ ألف) فصل خلال عامى (٢٠١٦/ ٢٠١٧ – ٢٠١٨/٢٠١٧) بهدف خفض كثافة الفصول وسد جزء من احتياجات المناطق المحرومة وتقليل عدد المدارس التى تعمل بنظام تعدد الفترات، وذلك على النحو التالي:

- (٦٠ ألف) فصل من خلال الموازنة العامة للدولة بمعدل سنوى (٣٠ ألف) فصل.
- (٤٠ ألف) فصل من خلال مشروع المشاركة بمعدل سنوى (٢٠ ألف) فصل.

هذا بالإضافة إلى التكليفات الصادرة عن القيادة السياسية بضرورة التوسع فى إنشاء مدارس ذات نوعيات تعليم متميزة وبتصميمات وتجهيزات جديدة ومتطورة مثل (المدارس المصرية اليابانية و مدارس المتفوقين).

<u>ومن الجدير بالذكر أن الأعمال المستهدفة فى هذا البرنامج تتجاوز نسبة ٦٠٠٪ من المعدلات التى كانت تقوم بتنفيذها الهيئة العامة للأبنية التعليمية سنويًا ، لذا كان من الضرورى اتخاذ عدة إجراءات لدفع العمل ومضاعفة الجهود المبذولة من جميع العاملين بهيئة الأبنية التعليمية. ويمكن إجمال الإنجازات التى تحققت من هذا البرنامج على النحو التالى :</u>

١- إنجازات مشروعات بناء المدارس من خلال الخطة الاستثمارية للوزارة للعام المالى (٢٠١٦ / ٢٠١٧) .

٢- إنجازات المشروع القومى لبناء المدارس من خلال المشاركة مع القطاع الخاص بنظام حق الانتفاع.

٣- إنجازات مشروع إنشاء وتطوير المدارس المصرية اليابانية.
٤- إنجازات مشروع التوسع فى إنشاء مدارس المتفوقين فى العلوم والتكنولوجيا.
٥- انجازات مشروع إنشاء مبانى الاستراحات والكنترولات والإدارات التعليمية.
٦- إنجازات مشروع مدرسة الضبعة الفنية المتقدمة.
٧- إنجازات مشروعات التعاون مع الجهات الأجنبية.
٨- المشروعات التى تم تنفيذها فى محافظات الصعيد .
٩- المشروعات التى تم تنفيذها فى محافظتى شمال وجنوب سيناء.

ويمكن عرض تفاصيل هذه الإنجازات على النحو التالى:

١. إنجازات مشروعات بناء المدارس من خلال الخطة الاستثمارية للوزارة للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ ؛ وقد تحقق من هذه المشروعات مايلى :

- **إعداد دراسات الاحتياج والتنسيق مع الوزارات المختلفة والمحافظين لتوفير الأراضى المطلوبة واستيفاء مستندات الخطة** ؛ حيث قامت هيئة الأبنية التعليمية بإعداد دراسة تفصيلية تضمنت تحديد الأماكن الأكثر احتياجًا إلى توفير أراض لإنشاء مدارس عليها بجميع محافظات الجمهورية وموفاة السادة المحافظين ووزارة التنمية المحلية بها وذلك لاتخاذ اللازم نحو توفير الأراضى المناسبة.
- **التنسيق مع وزارات الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة، والزراعة واستصلاح الأراضى، والأوقاف ، والبيئة، والصحة بهدف توفير أراض واستيفاء مستندات** ، وفى إطار هذه التنسيقات تم الأتي:

- بالنسبة للمواقع القريبة من المقابر تم الاتفاق على صدور موافقة وزارتى البيئة والصحة بتفويض السادة المحافظين.
- قامت هيئة الأبنية التعليمية بدراسة إمكانية رفع الطاقة الاستيعابية للمدارس القائمة والتى تعانى من ارتفاع متوسط الكثافة بها وذلك من خلال إنشاء توسعات أو إحلالات جزئية.
- وقد ترتب على هذه الإجراءات توفير أراض مناسبة لجميع المشروعات ، ولأعداد الفصول المستهدفة للعام الأول بإجمالى (٣٠) ألف فصل بالإضافة إلى توفير أراض لمشروعات بإجمالى حوالى (٩٠٠٠)فصل لخدمة العام الثانى من الخطة ، وجارى استكمال المتبقى .

- **وبالنسبة لأعمال الطرح ، تم إنجاز الأتى :**

- بتاريخ ١٧/ ١٢ / ٢٠١٦ صدر قرار مجلس الوزراء بجلسته رقم (٥٥) بالموافقة على ما عرضه أ.د وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى والإذن بالتعاقد بالاتفاق المباشر لتنفيذ أعمال إنشاء الفصول ضمن المشروع القومى لبناء ٣٠ ألف فصل لأى من الجهات التالية: (الجهات السيادية / شركات قطاع الأعمال أو القطاع العام / شركات القطاع الخاص)، وفى ضوء هذا القرار قامت هيئة الأبنية التعليمية بالتنسيق والتواصل مع العديد من الجهات

السيادية والقطاع العام وقطاع الأعمال وتم توقيع عدد (٣) بروتوكولات بإجمالى ٢ مليار جنيه مع الجهات السيادية التالية (الهيئة الهندسية للقوات المسلحة / جهاز مشروعات الخدمة الوطنية / وزارة الإنتاج الحربي).

- بتاريخ ٢٦ /١/ ٢٠١٧ صدرت موافقة السيد رئيس مجلس الوزراء على إمكانية قيام هيئة الأبنية التعليمية بطرح مشروعات (التعليم – التوسع – الإحلال الجزئي) عن طريق المناقصة المحدودة ووفقاً للقانون... وفى ضوء هذا القرار أيضًا تم اتخاذ إجراءات الطرح للمشروعات المتوفرة.
- فى يناير ٢٠١٧ وجه السيد المهندس رئيس مجلس الوزراء أثناء زيارته لديوان عام الوزارة بقيام وزارة التربية والتعليم بالتنسيق مع وزارة الإسكان لتنفيذ عدد (١٠) ألاف فصل، وجار الإعداد لتوقيع بروتوكول تعاون لهذا الغرض.

- **تم رفع سقف التمويل الحكومى لبناء المدارس والصيانات الجسيمة من ٢,٦ مليار جنيه فى عام ٢٠١٥ / ٢٠١٦ إلى ١١,٨ مليار فى عام ٢٠١٦/٢٠١٧**، على النحو التالى:

- ٣,٨ مليار جنيه الاستثمارات المعتمدة لصالح العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧
- ٧,٨ مليار جنية استثمارات تم موافقة وزارة التخطيط عليها لقيام الأبنية التعليمية بالتعاقد على مشروعات إضافية لصالح تنفيذ برنامج الحكومة.

والجدول (٣) يوضح تطور اعتمادات الخطة الاستثمارية لبناء المدارس وما تم إنفاقه منها خلال الفترة من العام ٢٠١٣ وحتى العام ٢٠١٧.

جدول (٣)

تطور اعتمادات الخطة الاستثمارية لبناء المدارس

وما تم إنفاقه منها خلال الفترة من العام ٢٠١٣ وحتى العام ٢٠١٧

العام المالي	الاعتماد المخصص	الإنفاق	نسبة الإنجاز	ملاحظات
٢٠١٣ / ٢٠١٤	٢٠٤٣٦٢٣	١٤٢٠٤٣٢	٧٠٪	
٢٠١٤ / ٢٠١٥	١٥٣٢١٤٧	١٣٠٠٧٢٧	٨٥٪	
٢٠١٥ / ٢٠١٦	٢٤١٢٧٨٧	٢٢٣٢٩٨٥	٩٣٪	
٢٠١٧ / ٢٠١٨	٣٧٣٢٥٢٤	٢٧٦٩٤١٢		جار والمنصرف حتى تاريخه (الربع الثالث) من العام الجارى يسير طبقا للبرنامج الزمني
مع ملاحظة أنه فى ضوء برنامج الوزارة المعتمد من مجلس الوزراء للتوسع فى طرح ٣٠ ألف فصل سنويًا بتمويل حكومي، تم موافقة وزارة التخطيط على سقف تعاقدات إضافى لهيئة الأبنية التعليمية بمبلغ ٧,٨ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧				

والجدول(٤)يوضح إجمالى ما تم إنجازه من مشروعات خلال الفترة من ٢٠١٦/٧/١ حتى فبراير٢٠١٧ من برنامج التمويل الحكومى للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧.

جدول (٤)

إجمالى ما تم إنجازه خلال الفترة من ١ / ٧ / ٢٠١٦ حتى ١٥ /٢/ ٢٠١٧

بما فى ذلك مشروعات خطة برنامج الحكومة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦

الموقف التنفيذى الحالي	مشروعات	فصول
مشروعات تم التسليم بداية من ١/ ٧ / ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٧/٢/١٥	٣٢٤	٤٧٩٢
مشروعات تم التسليم بداية من ١/ ٧ / ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٧/٢/١٥	٨٧٤	١٣٣٣٣
مشروعات تم الطرح وجارٍ إسناد	٦٩٢	١٠٦٢٩
مشروعات تم الطرح وجارٍ إسناد	٩٨٧	١٤٣٢٦
الإجمالي	٢٨٧٧	٤٣٠٨٠

من الجدول (٤) **يتضح أن المشروعات التى بدأ العمل فيها بتمويل حكومى فى العام المالى ٢٠١٦ / ٢٠١٧ قد وصلت إلى ٢٨٧٧ مشروعًا وأن عدد الفصول التى يجرى العمل لتنفيذها قد وصل إلى ٤٣٠٨٠ فصلاً وهو رقم غير مسبوق فى تاريخ وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى بل ويشكل أكثر من سبعة أضعاف ما كان يتم إنجازه فى السنوات السابقة.**

والجدول (٥) يوضح توزيع عدد فصول مشروعات الخطة طبقاً للأهداف المخطط المساهمة فى حلها.

جدول (٥)

توزيع عدد فصول مشروعات الخطة طبقاً للأهداف المخطط الإسهام فى حلها

توفير فصول لحل مشكلة ارتفاع الكثافات بالفصول الدراسية	١٠٥٠٠
توفير فصول لحل مشكلة تعدد الفترات الدراسية	٩٢٠٠
وفير فصول لحل مشكلة المناطق المحرومة من الخدمة التعليمية	١٣٥٣
توفير فصول لزيادة نسبة استيعاب رياض الأطفال	٧٧٧٤
توفير فصول لحل مشاكل أخرى (إحلال بدائل مدارس غير صالحة-استيعاب زيادة سكانية_ زيادة عدد فصول توعيات مدارس مختلفة مثل التربية الخاصة/المتفوقين/الياباني/ الرسمى لغات....)	١٤٢٥٣
إجمالى عدد ٤٣٠٨٠ فصلاً	

من الجدول (٥) يتضح أن مشروعات الخطة تم توزيعها للتعامل مع الأهداف المخطط الإسهام فى حلها سواء بالنسبة لحل مشكلة ارتفاع الكثافة الطلابية داخل الفصول ١٠٥٠٠(فصلاً)، أو حل مشكلة تعدد الفترات (٩٢٠٠ فصلاً)، أم حل مشكلة المناطق المحرومة من الخدمة التعليمية (١٣٥٣ فصلاً) أم توفير فصول لزيادة نسبة استيعاب رياض الأطفال (٧٧٧٤)، أو توفير فصول لحل مشاكل أخرى (إحلال بدائل مدارس غير صالحة- استيعاب زيادة سكانية_ زيادة عدد فصول نوعيات مدارس مختلفة مثل التربية الخاصة/المتفوقين/الياباني/ الرسمى لغات ١٤٢٥٣فصلاً).

والجدول (٦) يوضح توزيع فصول مشروعات الخطة على المحافظات طبقاً للأهداف المخطط الإسهام فى حلها.

جدول (٦) توزيع فصول مشروعات الخطة
على المحافظات طبقا للأهداف المخطط الإسهام فى حلها

المحافظة	ارتفاع الكثافات بالفصول الدراسية	تعدد الفترات الدراسية	المناطق المحرومة من الخدمة التعليمية	زيادة نسبة استيعاب رياض الأطفال	أخرى (إحلال بدائل مدارس غير صالحة- استيعاب زيادة سكانية- زيادة عدد فصول توعيات مدارس مختلفة مثل التربية الخاصة/ المتفوقين/اليابانى/ الرسمى لغات	الإجمالي
الإجمالي	١٠٥٠٠	٩٢٠٠	١٣٥٣	٧٧٧٤	١٤٢٥٣	٤٣٠٨٠
القاهرة	٩٦٠	١٨٠	٠	٥٢٥	١٤٣٠	٣٠٩٥
الإسكندرية	٧٣٩	٨٨	٠	٢٨٦	٣١٢	١٤٢٥
بورسعيد	٧٧	٥	٠	٤٨	١٧٨	٣٠٨
السويس	١٩	١٦	٠	٤٣	١٤٠	٢١٨
دمياط	١٧٧	٣٨٦	٢١	٢٠٠	٣٧٥	١١٥٩
الدقهلية	٤٨٥	٦٩٨	١١٤	٣٩٦	٧٧٨	٢٤٧١
الشرقية	٨١٣	١٢٤٣	٢٧١	٧٣١	١١٥٣	٤٢١١
القليوبية	٧٣٤	٣٠٠	٤٩	٣١٣	٥١٨	١٩١٤
كفر الشيخ	٢٦٦	٤٩٧	١٠٢	٣٨١	٥١٤	١٧٦٠
الغربية	٤٧١	٧٧٧	٧٣	٤٣٢	٦٨٢	٢٤٣٥
المنوفية	٥٥٦	٤٢٠	٥٦	٣٦٤	٦٠٦	٢٠٠٢
البحيرة	٣٢٦	١٠٧٤	٦٠	٥٨١	١٢٣٣	٣٢٧٤
الإسماعيلية	٩٤	٥٩	٠	٩٨	٢٤٧	٤٩٨
الجيزة	١٠٩٤	٣٦٢	٩	٤١٤	٨٨٢	٢٧٦١
بنى سويف	٢٠١	٣٣٨	١٢٢	٢٦٩	٥٧٦	١٥٠٦
الفيوم	٤٩٨	١٧٤	٥٤	٢٩٥	٣٦٠	١٣٨١
المنيا	٨٤٢	٧٢٧	١٤١	٥٨٦	٦٨٦	٢٩٨٢
أسيوط	٤٩٢	٦٠١	٥٩	٤٣٠	٨٠٥	٢٣٨٧
سوهاج	٦٤٢	٥١٢	٩٠	٤٨٠	٧٥٧	٢٤٨١
قنـــا	٥٣٢	٣٨٨	٥٢	٣٩٨	٦٠٢	١٩٧٢
أسوان	٩٣	١٩١	٢٩	١٦٠	٣٣٠	٨٠٣
البحر الأحمر	١٠٨	٠	٠	٦٨	١١٩	٢٩٥
الوادى الجديد	١١	٠	١٨	٢٣	١٠٩	١٦١
مطروح	٦٢	١٥	٩	٧٠	٢٢٣	٣٧٩
شمال سيناء	٦٦	٠	٠	٤٦	١٥٢	٢٦٤
جنوب سيناء	١٣	٧	٠	٤٠	٢٦٨	٣٢٨
الأقصر	١٢٩	١٤٢	٢٤	٩٧	٢١٨	٦١٠
الإجمالي	١٠٥٠٠	٩٢٠٠	١٣٥٣	٧٧٧٤	١٤٢٥٣	٤٣٠٨٠

- **وبالنسبة لطرح عدد (٣٠) ألف فصل جديد والتعاقد عليها يمكن إجمال ما تم إنجازه فى ضوء المشروعات والأراضى التى تم توفيرها بداية من ١ / ٧ / ٢٠١٦ حتى ٢٠١٧/٢/١٥ كما يتضح من الجدول رقم (٧):**

جدول (٧)

موقف طرح وإسناد ٣٠ ألف فصل جديد

مشروعات تم (الطرح/ الإسناد) بداية من ٢٠١٦/٧/١ وحتى تاريخه	تم الطرح ونهو الإسناد وجارى العمل	٣٥٠ مشروعًا	٥٠٧٧ فصلاً	١٠٤٢ مشروعًا	١٥٧٠٦ فصل
	تم الطرح وجارى الإسناد (مناقصات عامة)	٦٤٢ مشروعًا	٩٧١٠ فصول		
	تم الإسناد للهيئة الهندسية (مدارس النموذج الياباني)	٤٥ مشروعًا	٨٦٢ فصلاً		
	تم الإسناد لوزارة الإنتاج الحربي	٤ مشروعات	٥٧ فصلاً		
مشروعات جارٍ استكمال تجهيز مستندات الطرح				٩٨٧ مشروعًا	١٤٣٢٦ مشروعًا
الإجمالي				٢٠٢٩ مشروعًا	٣٠٠٣٢ فصل

وفى إطار السعى لتحقيق مستهدف العام الأول بإجمالي عدد (٣٠) ألف فصل وعدم قدرة بعض المحافظات على توفير الأراضى لتحقيق المخصص لها فى الخطة مثل محافظات (الجيزة – القاهرة – الإسكندرية- القليوبية...) تم استكمال المستهدف للعام الحالى فى المحافظات المتوفر بها أراض وفى ضوء الاحتياجات ولحين قيام باقى المحافظات بتوفير أراض.

وقد تم توقيع بروتوكولات مع (الهيئة الهندسية/ جهاز مشروعات الخدمة الوطنية/ الإنتاج الحربي)، كما تم أيضًا اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوجيه الدعوة للشركات التى تتمتع بملاءة فنية ومالية ومصداقية وقدرة على التنفيذ (المقاولين العرب .....) للاشتراك فى مناقصات محدودة يتم طرحها بجميع مناطق هيئة الأبنية التعليمية.

- **وبالنسبة لتنفيذ عدد (٢٠) ألف فصل وتسليمها قبل منتصف سبتمبر ٢٠١٧، يمكن إجمال ما تم إنجازه فى ضوء المشروعات والأراضى التى تم توفيرها بداية من ١ / ٧ / ٢٠١٦ حتى منتصف فبراير٢٠١٧ من خلال الجدول (٨):**

جدول (٨)

إجمالى ما تم إنجازه فى ضوء المشروعات والأراضى التى تم توفيرها

بالنسبة لتنفيذ ٢٠٠٠٠ ألف فصل قبل بدء العام الدراسى ٢٠١٧ / ٢٠١٨

الموقف التنفيذى الحالي	مشروع	فصل	مشروع	فصل	مشروع	فصل
مشروعات تم التسليم بداية من ١/ ٧ / ٢٠١٦ حتى فبراير ٢٠١٧	١٧١	٢٩٠٠	١٥٣	١٨٩٢	٣٢٤	٤٧٩٢
مشروعات جارٍ عمل حالياً (إسناد قبل /بعد ١ / ٧ / ٢٠١٦) ومتوقع الانتهاء منها قبل ١٥ / ٩ /٢٠١٧ طبقاً للبرامج الزمنية	٣٢٠	٥٠٣٣	٣٠١	٣٩٨٨	٦٢١	٩٠٢١
مشروعات تم الطرح وجارى الإسناد (مناقصات عامه) ومتوقع الانتهاء منها قبل ١٥ / ٩ / ٢٠١٧ طبقاً للبرامج الزمنية			٣٨٨	٥٦٥٣	٣٨٨	٥٦٥٣
مشروعات تم الإسناد هيئة هندسية (مدارس النموذج اليابانى)	٤٥	٨٦٢			٤٥	٨٦٢
مشروعات تم الإسناد وزارة الإنتاج الحربي	٢	٢٥	٢	٣٢	٤	٥٧
	٥٣٨	٨٨٢٠	٨٤٤	١١٥٦٥	١٣٨٢	٢٠٣٨٥

والجدول (٩) يوضح توزيع عدد (٢٠) ألف فصل المقرر الانتهاء منها قبل منتصف سبتمبر ٢٠١٧ على المحافظات طبقا للأهداف المخطط أن تسهم فى حلها

جدول (٩) توزيع عدد (٢٠) ألف فصل على المحافظات والمقرر الانتهاء منها قبل منتصف سبتمبر ٢٠١٧ طبقاً للأهداف المخطط أن تسهم فى حلها

المحافظـــة	ارتفاع الكثافات بالفصول الدراسية	تعدد الفترات الدراسية	المناطق المحرومة من الخدمة التعليمية	زيادة نسبة استيعاب رياض الأطفال	أخرى (إحلال بدائل مدارس غير صالحة_استيعاب زيادة سكانية_ زيادة عدد فصول توعيات مدارس مختلفة مثل التربية الخاصة /المتفوقين/اليابانى/ الرسمى لغات	الإجمالي
الإجمالي	٥٠٠٣	٤٢٧٠	٥٨٠	٣٧٩٩	٦٧٣٣	٢٠٣٨٥
القاهرة	٣٥٧	٤٢	٠	٢١٠	٣٦٠	٩٦٩
الإسكندرية	٣٠٥	١٢	٠	١٤٢	٢٢٨	٦٨٧
بورسعيد	٤٢	٥	٠	٣٢	٨٧	١٦٦
السويس	١٢	٠	٠	١٧	٦٥	٩٤
دمياط	٧٤	٢٠٤	٢١	١٠٠	٢٤١	٦٤٠
الدقهلية	٢٥٩	٣٧٤	٥٩	٢٣٩	٣٥١	١٢٨٢
الشرقية	٣٩١	٦٦٠	٩٦	٣٦٩	٥٩٨	٢١١٤
القليوبية	٣١٤	١٥٣	٧	١٢٠	٣٠٣	٨٩٧
كفر الشيخ	١٠١	١٨١	٤	١٤٨	٢١٣	٦٤٧
الغربية	٢٠٦	٣١٦	٢٥	١٩٦	٣٤٩	١٠٩٢
المنوفية	١٨٩	١٦٤	٣٠	١٥١	٢٤٦	٧٨٠
البحيرة	١٤٩	٣٣٠	٢٤	٢٣١	٥٠٨	١٢٤٢
الإسماعيلية	٤١	٢٤	٠	٥٢	١٦٥	٢٨٢
الجيزة	٤٤٦	١٨٧	٩	١٨٢	٢٩٦	١١٢٠
بنى سويف	١٢٢	١٤٣	٦٢	١٦٤	٣٢٠	٨١١
الفيوم	٣٢١	١٣٧	٣٠	١٨٤	٢٠٦	٨٧٨
المنيا	٤٢٦	٤٠٧	١٢٠	٣٣٣	٣٥٩	١٦٤٥
أسيوط	٢٥٦	٣٥٥	٢	١٩١	٣١٩	١١٢٣
سوهاج	٢٨٩	٢٠٤	٢٧	٢٢٤	٣٨٧	١١٣١
قنـــا	٣٣٧	١٨٣	٢٥	٢١٧	٢٣٣	٩٩٥
أسوان	٧٥	٨٦	١٥	٩٠	٢٠٢	٤٦٨
البحر الأحمر	٥٧	٠	٠	٣٥	٧٨	١٧٠
الوادى الجديد	١١	٠	٠	١٠	٧٤	٩٥
مطروح	٤٩	١٣	٠	٤٦	١٢٩	٢٣٧
شمال سيناء	٦٠	٠	٠	٤٢	١١٧	٢١٩
جنوب سيناء	٩	٧	٠	٢٨	٢٠٦	٢٥٠
الاقصر	١٠٥	٨٣	٢٤	٤٦	٩٣	٣٥١
الاجمـــالي	٥٠٠٣	٤٢٧٠	٥٨٠	٣٧٩٩	٦٧٣٣	٢٠٣٨٥

وقد تم توزيع هذه المشروعات، على النحو التالى:

- مدارس رسمى عام بعدد (١٢٢٣) مشروعًا
- مدارس رسمى لغات بعدد (٦٣) مشروعًا
- مدارس طبقا للنموذج اليابانى بعدد (٤٥) مشروعًا
- مدارس فنية بعدد (٤٣) مشروعًا
- مدارس تربية خاصة بعدد(٨) مشروعات.

٢. إنجازات المشروع القومى لبناء المدارس من خلال المشاركة مع القطاع الخاص بنظام حق الانتفاع، وقد تم إنجاز الأتى من هذا المشروع:

- التنسيق مع الجهات التنفيذية بالمحافظات؛ حيث تم توفير الأراضى المطلوبة للمرحلة الأولى من المشروع بعدد ٢٥٣ قطعة أرض ومعاينتها واستيفاء مستنداتها ورفعها وتسليمها لوحدة الشراكة بوزارة المالية .
- دراسة صلاحية مواقع الأراضى فى ضوء معايير واشتراطات المشروع وتحديد الحجم الأمثل للمدرسة المقترحة فى كل موقع .
- إعداد تقرير الجسات لمواقع الأراضى المتوفرة.
- إعداد مقترحات لكراسات المعايير والاشتراطات للتصميم والصيانة .
- تسليم الوحدة المركزية للشراكة بوزارة المالية ملفات كامل المستهدف فى المرحلة الأولى عدد (٢٥٣ قطعة أرض) بهدف تنفيذ ٢٠٠ مدرسة.
- تكليف الجامعات بإعداد تقارير الجسات، كما يلى :
  - عدد ٤٥ قطعة تم نهو الجسات المطلوبة لها .
  - عدد ٦٠ قطعة تم تكليف جامعتى القاهرة والزقازيق لعمل جسات لها.
  - عدد ٨٨ جار تكليف باقى الجامعات لعمل الجسات المطلوبة لها.
  - عدد ٤٩ جار إعداد الدراسات الفنية لتكليف الجامعات لعمل الجسات المطلوبة لها.

- **وبالنسبة للمدارس الخاصة التى تم تشغيلها بداية من العام الدراسى ٢٠١٦/٢٠١٧ فقد بلغ عددها (٩٤) مدرسة بإجمالى عدد (٢٢٤٨) فصلاً .**

٣. الإنجازات التى تمت بالنسبة للمدارس المطلوبة لتنفيذ مبادرة التعليم المصرية اليابانية

فى ضوء اهتمام السيد رئيس الجمهورية بتطبيق التجربة اليابانية فى مجال التعليم لتحسين اتجاهات التلاميذ نحو الأخلاق والنظام والعمل بروح الفريق ، بدأ التعاون بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى والهيئة اليابانية للتعاون الدولى(جايكا) فى مشروع تحسين جودة التعليم بالمدارس الحكومية المصرية من خلال تطبيق نموذج التعليم المتكامل للطفل المعروف اختصاراً بـ(التوكاتسو).

وقد تم تحديد المستهدف من هذا المشروع فى إنشاء عدد (١٠٠) مدرسة جديدة وتطوير ورفع كفاءة عدد (١٠٠) مدرسة قائمة لتناسب تطبيق التجربة اليابانية، وقد انتهت هيئة الأبنية التعليمية بالتنسيق مع الجانب اليابانى من إنجاز التصميمات المطلوبة ، كما وصل الموقف التنفيذى حتى منتصف فبراير ٢٠١٧، على النحو التالي:

١. بالنسبة لإنشاء عدد ١٠٠ مدرسة جديدة يتم تطبيق نموذج التعليم اليابانى بها:

- **مرحلة أولى بعدد (٤٥)مدرسة** : جار التنفيذ تمهيداً لدخول الخدمة التعليمية فى العام الدراسى ٢٠١٧/ ٢٠١٨ .
- **مرحلة ثانية بعدد (٥٥) مدرسة :** جار التنسيق مع السادة المحافظين لمعاينة وتحديد صلاحية الأراضى التى يتم توفيرها فى ضوء معايير واشتراطات المشروع ، ومن المقرر تجهيز مستنداتها وتسليمها تباعًا للهيئة الهندسية توطئة لدخولها العملية التعليمية العام ٢٠١٨/ ٢٠١٩.

٢. بالنسبة لتطوير عدد ١٠٠ مدرسة قائمة يتم تطبيق نموذج التعليم اليابانى بها:

- تم تجهيز عدد ١٢ مدرسة جار تطبيق التجربة بهم من المدارس القائمة.
- تم ترشيح عدد (٥٥) مدرسة كمرحلة أولى من المدارس القائمة.

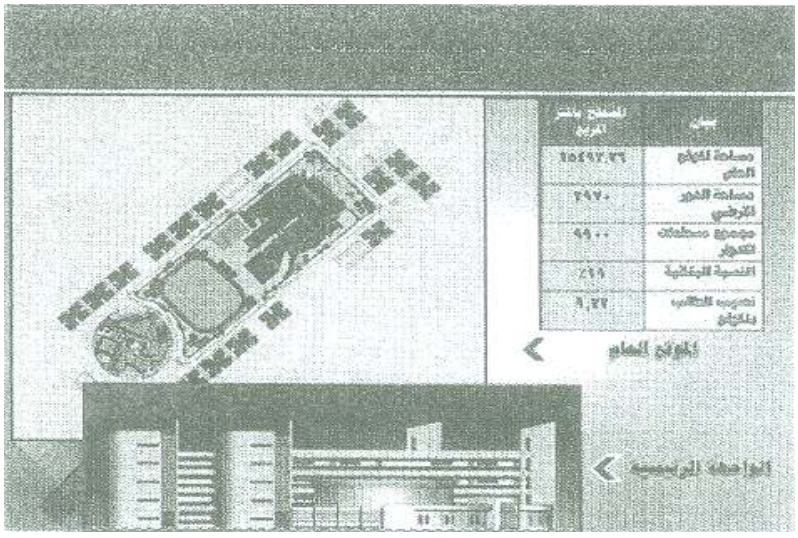

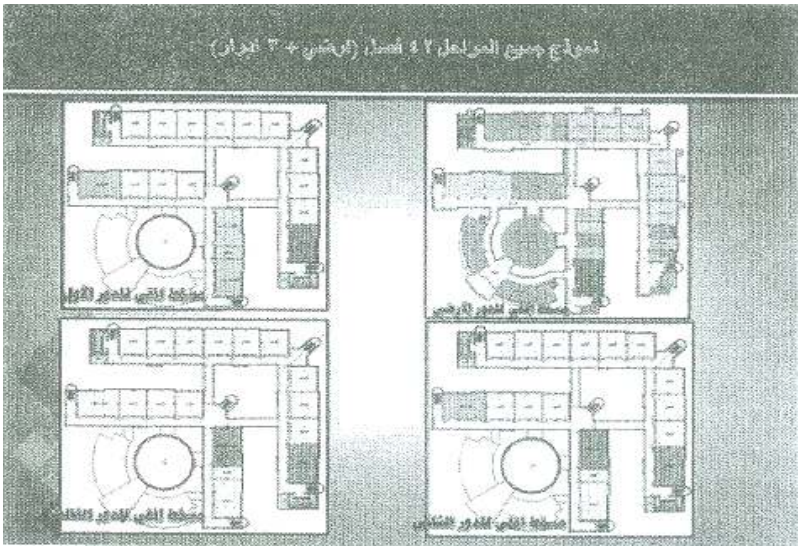

٤. إنجازات مشروعات التوسع فى بناء مدارس المتفوقين للعلوم والتكنولوجيا (STEM)

فى إطار توجيهات السيد رئيس الجمهورية بضرورة الاهتمام بذوى الاحتياجات الخاصة من الطلاب المعاقين والموهوبين والمتفوقين، تضمن برنامج الوزارة ٢٠١٥ / ٢٠١٨ التوسع فى إنشاء مدارس المتفوقين، بحيث يتم الانتهاء من بناء مدرسة للمتفوقين بكل محافظة مع نهاية عام ٢٠١٨، ومن ثم تم التوسع فى تنفيذ مدارس المتفوقين للعلوم والتكنولوجيا (STEM) بجميع المحافظات ، وقد وصل الموقف التنفيذى فى منتصف فبراير ٢٠١٧، على النحو التالى :

- **أولاً**:مدارس قائمة قبل تكليفى بالوزارة :(عدد ٢ مدرسة) بمحافظتى القاهرة والجيزة
- **ثانيًا**: مدارس صدر القرار الوزارى بإفتتاحها فى ١٥/ ٩/ ٢٠١٥ قبل تشكيل الحكومة وتكليفى وزيرًا بأيام قليلة وقبل بدء العام الدراسى بأسبوع واحد تقريبًا وذلك بدون إقامة مبانى تعليمية أو لإقامة الطلاب لمعظمها ، وكذلك بدون أى تجهيزات للمعامل بها ، ومن ثم فقد تم اتخاذ الإجراءات التنفيذية المباشرة والعاجلة لإقامة المبانى التعليمية، وكذا مبانى لإقامة الطلاب المقبولين فى هذه المدارس، هذا بالإضافة لتوفير التجهيزات التكنولوجية والمعملية المطلوبة لتشغيل العملية التعليمية بها، وكان عدد هذه المدارس (٧ مدارس) موزعة على محافظات : الإسكندرية، الدقهلية، كفر الشيخ، أسيوط، البحر الأحمر، الأقصر، الإسماعيلية).
- **ثالثًا**: مدارس تم إنشائها ودخلت الخدمة فى عام ٢٠١٦ / ٢٠١٧ شاملة المبانى التعليمية ومبان لإقامة الطلاب، بالإضافة للتجهيزات التكنولوجية والمعملية المطلوبة لتشغيل العملية التعليمية وعددها مدرستان إحداهما بالغربية والأخرى بالمنوفية.

- **رابعًا**: مدارس جار العمل بها وعددها مدرستان بمحافظتى الشرقية وقنا (من خلال جهاز مدينة قنا الجديدة) .
- **خامسًا**: مدارس جار اتخاذ الإجراءات اللازمة لإمكانية دخولها الخدمة العام الدراسى القادم ٢٠١٧ /٢٠١٨ وعددها مدرستان إحداهما بمحافظة القليوبية (من خلال جهاز مدينة العبور)، و الأخرى بمحافظة بنى سويف (حيث تم توفير المبنى التعليمى وجارى الطرح لإنشاء مبنى الإقامة).
- **سادسًا**: أراض تم توفيرها بالتنسيق مع الوزارات والمحافظات المعنية وجارى تجهيز مستندات طرحها لعدد (٩ مدارس) بمحافظات: القاهرة، بور سعيد، دمياط، الفيوم، الجيزة، السويس، سوهاج، جنوب سيناء، شمال سيناء).

٥. إنجازات مشروع بناء الاستراحات والكنترولات والإدارات التعليمية

فى ضوء احتياج بعض المديريات والإدارات التعليمية إلى إنشاء مبان إدارية جديدة لها، تم تكليف هيئة الأبنية التعليمية بالتنسيق مع مديريات التربية والتعليم والسادة المحافظين ؛ حيث تم دراسة عدد (١٣٠) قطعة أرض لإنشاء مبانى جديدة للإدارات التعليمية ومبانى إدارية واستراحات للمعلمين بالمديريات التعليمية بمختلف المحافظات، وكان موقف الإنجاز فيها حتى منتصف فبراير ٢٠١٧، على النحو التالى :

- نهو تنفيذ عدد (٣٥) مبنى .
- جار حاليًا عمل عدد (٢٥) مبنى .
- تم الطرح وجارى الإسناد لعدد (٦) مبان.
- تم نهو تجهيز مستندات الطرح وجارى اتخاذ إجراءات الطرح لعدد (٣) مبان.
- جار حاليًا تجهيز المستندات تمهيدا لطرح عدد (٦١) مبنى منهم عدد (٣١) بالخطة الحالية، وعدد (٣٠) بخطة لاحقة ويمكن إضافتهم للخطة الجارية فى حال توافر التمويل.
- استراحات المدرسين المغتربين بمحافظتى (شمال/ جنوب) سيناء ؛ حيث إن المستهدف إنشاء عدد (١٠٠) استراحة تم تجهيز عدد (٥٦) استراحة، وجارى العمل لتجهيز عدد (٤٤) استراحة أخرى.

٦. إنجازات مشروع إنشاء مدرسة الضبعة الفنية المتقدمة للتطبيقات النووية

نظرا لاتجاه الدولة لتحقيق نقلة نوعية فى مجال الطاقة النووية تم البدء فى تنفيذ مدرسة فنية نووية متقدمة فى مجالات التخصصات النووية المختلفة بالتواز مع إنشاء أول محطة نووية بمدينة الضبعة لتخريج الفنيين المطلوبين للعمل فى المحطة.

وقد تم البدء فى إنشاء المدرسة فى إطار بروتوكول تعاون تم توقيعه مع وزارتى الكهرباء والطاقة والإنتاج الحربى لإنشاء مدرسة فنية متقدمة بمنطقة الضبعة بحافظة مرسى مطروح بنظام الخمس سنوات على أن تتولى هيئة الأبنية التعليمية القيام بإعداد التصميمات والإشراف على التنفيذ وتجهيز المدرسة بحيث يتم افتتاحها مع بدء العام الدراسى ٢٠١٧/٢٠١٨.

٧. **إنجازات مشروعات القروض والمنح الدولية** ؛ حيث تم تنفيذ الأتى:

- **المرحلة السابعة** من المنحة الألمانية (برنامج دعم جودة التعليم QESP) ، وتهدف إلى إنشاء وتطوير عدد (٧٠) مدرسة بمحافظتى أسيوط وسوهاج، وقد تم الاتفاق مع بنك التعمير الألمانى على قيام هيئة الأبنية التعليمية بأعمال الطرح بدلاً من المديريات بسبب التأخر فى تنفيذ المشروعات وجار حاليًا أعمال الطرح.

- **المرحلة الثامنة** : من المنحة الألمانية (برنامج دعم جودة التعليم QESP)، وتهدف إلى إنشاء وتطوير عدد (٣٠) مدرسة بمحافظة الشرقية، وقد تم البدء الفعلى فى يناير ٢٠١٧، حيث تقوم هيئة الأبنية التعليمية حاليًا بمرحلة التخطيط للمشروعات ودراسة الاحتياج.
- **المنحة المقدمة من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين لتنفيذ مشروع دعم وزارة التربية والتعليم لاستيعاب الطلبة السوريين** من خلال دعم بعض المدارس الحكومية الملتحق بها طلبة سوريين عن طريق تنفيذ مشروعات صيانة وتطوير لرفع كفاءتها وكذلك تنفيذ مشروعات إنشاء توسعات بها لزيادة طاقتها الاستيعابية، ومن ثم فقد تم تنفيذ إنشاءات بعدد (٧) مدارس بمحافظات (القاهرة، القليوبية، دمياط، الشرقية) وتطوير عدد (٥) مدارس بمحافظات (القاهرة، الجيزة، الإسكندرية، دمياط).
- منحة اليونيسيف لصيانة دورات المياه ببعض مدارس الجيزة والقليوبية الحكومية الملتحق بها طلبة سوريين من خلال تنفيذ مشروعات صيانة دورات مياه لعدد إجمالى (٢٠) مبنى مدرسى بمحافظتى الجيزة والقليوبية (وقد تم نهو وتسليم جميع الأعمال المطلوبة).
- منحة الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية بهدف الإسهام فى خطة الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين فى مصر من خلال إنشاء مدارس ببعض المحافظات التى يوجد بها كثافة من اللاجئين السوريين، وقد تم طرح عدد (٢٩ مبنى مدرسي)، وكذا تم طرح عدد (١١ مبنى آخر) من فائض المنحة .

٨. إنجازات الأبنية التعليمية التى تم تنفيذها فى محافظات الصعيد

وتشمل هذه الانجازات المشروعات التى تم تنفيذها فى محافظات الصعيد التسع: بنى سويف، والفيوم، والمنيا، وأسيوط، وسوهاج، وقنا، والأقصر، وأسوان، والبحر الأحمر، والوادى الجديد، وذلك فى الفترة من منتصف سبتمبر ٢٠١٥ حتى منتصف فبراير ٢٠١٧ فى مجال دعم المنشآت التعليمية، ما يلى :

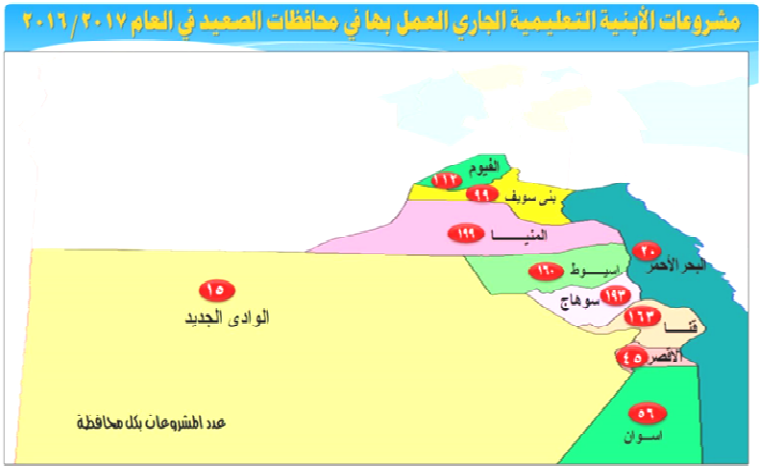

جدول (١٠)

المشروعات التى تم تنفيذها فى عام ٢٠١٥/٢٠١٦

والجار تنفيذها فى العام المالى ٢٠١٧ حتى ١٥ فبراير ٢٠١٧

المحافظة	مشروعات تم نهو تنفيذها وتسليمها ٢٠١٥/٢٠١٦		مشروعات جاري تنفيذها في ٢٠١٦/٢٠١٧	
	عدد المشاريع	عدد الفصول	عدد المشاريع	عدد الفصول
بني سويف	١٩	٢٢١	٩٩	١٥٦٣
الفيوم	٢٦	٣٤٣	١١٢	١٣٩٢
المنيا	٤٥	٦٧٥	١٩٩	٢٩٦٨
اسيوط	٣٠	٤٧٨	١٦٠	٢٤٤٤
سوهاج	٤٤	٥٧٧	١٩٣	٢٥٥١
قنا	٢٩	٤٣٦	١٦٨	١٩٩٨
اسوان	١٤	١٩٥	٥٦	٨٣٨
البحر الاحمر	١٦	١٤٣	٢٠	٢٩٥
الوادي الجديد	١٠	١٠٦	١٥	١٦١
القصر	٥	٨٤	٤٥	٦١٠
الاجمالي	٢٣٨	٣٢٥٨	١٠٦٧	١٤٨٢٠

جدول (١١)

بيان تفصيلى بالمشروعات الجارى اتخاذ قرار بشأنها

بمحافظات الصعيد خلال العام المالى ٢٠١٦ /٢٠١٧

المحافظة	مشروعات تم نهو التنفيذ والتسليم		مشروعات جارى عمل		مشروعات تم الطرح وجارى الاسناد		مشروعات جارى تجهيز مستندات الطرح		الاجمالي	
	مشروع	فصل	مشروع	فصل	مشروع	فصل	مشروع	فصل	مشروع	فصل
بني سويف	١٤	٢١٩	٢٩	٤٤٤	٢٥	٣٩٩	٢١	٥٠١	٩٩	١٥٦٣
الفيوم	٢٠	٢٠٩	٢٥	٤٥١	٢٦	٣٦٦	٢١	٣٦٦	١١٢	١٣٩٢
المنيا	٢٤	٣٣٧	٧١	١١٤٣	٣٩	٦٠٧	٦٥	٨٨١	١٩٩	٢٩٦٨
اسيوط	٢٧	٥٤١	٤٥	٦٣٣	٢٣	٢٩٠	٥٥	٩٨٠	١٦٠	٢٤٤٤
سوهاج	٢٨	٣٩١	٣٦	٥١١	٣٦	٥٠٤	٩٣	١١٤٥	١٩٣	٢٥٥١
قنا	٢٧	٣٨٦	٥٥	٦٧١	٢١	١٧٨	٦٥	٨٦٣	١٦٨	١٩٩٨
اسوان	١٣	١٨٥	١٤	١٦٣	١٤	٢٤٨	١٥	٢٤٢	٥٦	٨٣٨
البحر الاحمر	٤	٥٧	٤	٧٧	٥	٥٥	٧	١٠٦	٢٠	٢٩٥
الوادي الجديد	٢	١٨	٦	٧٣	١	١٩	٦	٥١	١٥	١٦١
القصر	٣	٤٠	١٧	٢٣٩	١١	١٦٣	١٤	١٦٨	٤٥	٦١٠
الاجمالي	١٧٢	٢٢٨٣	٣١٢	٤٤٠٥	٢٠١	٢٨٢٩	٣٨٢	٥٣٠٣	١٠٦٧	١٤٨٢٠

جدول (١٢)

بيان بمدارس المشروع المصرى اليابانى التى ستنفذ فى محافظات الصعيد

المحافظة	إنشاء جديد	عدد الفصول	مدارس قائمة	عدد الفصول
بنى سويف	١	٢٢	٣	١١٩
الفيوم	١	٢٢	٢	٦٦
المنيا	١	١١	٢	٦٥
اسيوط	١	١٤	١	٢٢
سوهاج	١	٢٢	٣	١١٧
قنـــا	١	٢٢	٣	١٢٩
اسوان	٢	٤٤	٢	٥١
البحر الاحمر	٢	٢٢	٢	٥٠
إجمالي محافظات الصعيد	١٠	١٧٩	١٨	٦١٩
الإجمالي العام	٤٥		٥٥	

جدول (١٣)

موقف إنشاء مدارس المتفوقين STEM بمحافظات الصعيد

جدول (١٤)

موقف المشروع القومى لبناء المدارس بالشراكة مع القطاع الخاص بمحافظات الصعيد

المحافظة	المرحلة الاولي	المرحلة الثانية
بني سويف	٩	١
الفيوم	٥	
المنيا	٢	٢
أسيوط	١١	٥
سوهاج	٧	٧
قنا	٣	
أسوان	٦	١
البحر الأحمر	٣	٤
الأقصر	٢	٣
إجمالي محافظات الصعيد	٤٨	٢٣
الإجمالي العام	٢٠٠	٢٠٠

٩. المشروعات التى تم تنفيذها فى محافظتى شمال وجنوب سيناء

وتشمل المشروعات التى تم تنفيذها فى محافظتى شمال وجنوب سيناء فى الفترة من منتصف سبتمبر ٢٠١٥ حتى منتصف فبراير ٢٠١٧ فى مجال دعم المنشآت التعليمية، مايلى :

جدول(١٥) الموقف التنفيذي للمشروعات الجاري تنفيذها بالعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ بمحافظة شمال سيناء

م	المشروع			بيانات مالية (بالمليون)				بيانات تنفيذية			
	الاسم	النوع	الفصول	مصدر التمويل	قيمة التعاقد	ما تم صرفه	المتبقي صرفه	تاريخ البدء	تاريخ نهو تعاقدي	نسبة التنفيذ	الموقف الحالي
١	الأمل للتعليم الأساسي م.م	توسع	٥	بنك الاستثمار	٢,٥٤	٠,٨٦	١,٦٨	٢٠١٣/١٢/٢٥	٢٠١٤/١٠/١٠	١٥	جار العمل
٢	الفارابي الثانوية المشتركة	إحلال جزئي	٩	بنك الاستثمار	٣,١١	١,٠٥	٢,٠٦	٢٠١٣/١٢/٢٥	٢٠١٤/١٢/٢٦	٣٥	جار العمل
٣	الحسنات للتعليم الأساسي	إنشاء جديد	٢٨	بنك الاستثمار	٣,٨٩	١,٨٦	٢,٠٣	٢٠١٣/١٢/٢٥	٢٠١٤/١٢/٢٦	٦٠	جار العمل
٤	أم طرفا الابتدائية	إنشاء جديد	٦	بنك الاستثمار	٢,١٤	١,٠٥	١,٠٩	٢٠١٤/١/٢٦	٢٠١٤/٩/١١	٥٥	جار العمل
٥	العريش الثانوية الصناعية بنين	إحلال جزئي	١٥	بنك الاستثمار	٤,٤٦	٢,٨٠	١,٦٦	٢٠١٥/١٠/١٢	٢٠١٦/٨/٢٨	٩٠	جار العمل
٦	غريف الغزلان الجديدة للتعليم الأساسي	إنشاء جديد	١١	بنك الاستثمار	٢,٦٨	٠,٩٩	١,٧٠	٢٠١٥/٨/٢٦	٢٠١٦/٤/١١	٧٠	جار العمل
٧	بئر العبد الإعدادية بنين	إحلال كلي	١٥	بنك الاستثمار	٣,٨٨	٠,٩٩	٢,٩٠	٢٠١٦/٢/٩	٢٠١٦/١٢/١١	٣٢	جار لعمل
٨	الشهيد عمرو شكري الثانوية العسكرية	إحلال جزئي	٨	بنك الاستثمار	١,٧١		١,٧١	٢٠١٦/٨/٣	٢٠١٧/٦/٤	١٠	جار العمل
٩	بالوظه الابتدائية	توسع	٤	بنك الاستثمار	١,١٩	٠,٦٩	٠,٥٠	٢٠١٦/٤/٧	٢٠١٦/١٢/٧	٧٠	جار العمل
١٠	أبي صقل الابتدائية	توسع	٦	بنك الاستثمار	١,٨٥		١,٨٥	٢٠١٦/٨/١	٢٠١٧/٥/٢	١٥	جار العمل
١١	العبور للتعليم الاساسي	توسع	١١	بنك الاستثمار	٢,٢٧	٠,٣٣	١,٩٤	٢٠١٦/٧/١٢	٢٠١٧/٥/١٣	٢٥	جار العمل

جدول (١٦)

المشروعات الجاري تنفيذها بالعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ بمحافظة جنوب سيناء

م	المشروع			بيانات مالية (بالمليون)				بيانات تنفيذية				
	الاسم	النوع	الفصول	مصدر التمويل	قيمة التعاقد	ما تم صرفه	المتبقي صرفه	تاريخ البدء	تاريخ نهو تعاقدي	تاريخ نهو منتظر	نسبة التنفيذ	الموقف الحالي
١	الرمثة الابتدائية	إحلال كلي	٦	بنك الاستثمار	١,٢٣	٠,٨٢	٠,٤١	٢٠١٣/١٢/٢٢	٢٠١٤/٨/٧	٢٠١٦/٩/٣٠	٩٠	جار العمل
٢	وادي الصهو الابتدائية	إحلال كلي	٦	بنك الاستثمار	١,٥٧	٠,٣٩	١,١٨	٢٠١٥/١٢/٣٠	٢٠١٦/٧/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١		جار العمل
٣	المعين الابتدائية	إحلال كلي	٦	بنك الاستثمار	١,٢٢	٠,٧١	٠,٥١	٢٠١٣/١٢/٢٢	٢٠١٤/٨/٧	٢٠١٦/٩/٣٠	٦٤	جار العمل
٤	عمر بن الخطاب ع بالمزينة	إحلال كلي	٦	صندوق دعم المشروعات	٢,٩٢	١,٥٥	١,٣٧	٢٠١٥/١٢/٢٧	٢٠١٦/٩/٢٧	مشاركة	٦٧	جار العمل
٥	جيل أكتوبر ببتعليم الأساسي	توسع	١٤	بنك الاستثمار	٣,٨٥	٢,١٩	١,٦٥	٢٠١٥/٩/١٠	٢٠١٦/٨/١١	٢٠١٦/٩/٣٠	٨٠	جار العمل
٦	شرم الشيخ التجريبية للغات	إنشاء جديد	١٤	صندوق دعم مشروعات	٤,٤٩	٢,١٥	٢,٣٤	٢٠١٥/٨/٢	٢٠١٦/٥/٣	مشاركة	٧٥	جارالعمل
٧	تعليم أساسي دهب الجديدة	إنشاء جديد	١١	صندوق دعم مشروعات	٣,٨٣	٠,٩٦	٢,٨٧	٢٠١٥/١١/١٠	٢٠١٦/٨/١١	مشاركة	٦٧	جار العمل
٨	التجريبية المتكاملة بطور سيناء	إنشاء جديد	٢٨	صندوق دعم مشروعات	٧,٨٣	٦,٥٢	١,٣١	٢٠١٥/١٠/٤	٢٠١٦/٩/٤			
٩	أحمد عرابي الابتدائية	توسع	١٣	بنك الاستثمار القومي	١,٨١	٠,٥٣	١,٢٨	٢٠١٦/٤/٧	٢٠١٧/١/٦	٢٠١٧/٦/١	٣٧	جار العمل
١٠	بلال بن رباح الابتدائية (م.م.)	توسع	٦	بنك الاستثمار القومي	٢,٢٢	٠,٥٧	١,٦٥	٢٠١٦/٣/٢٧	٢٠١٦/١٢/٢٦	٢٠١٦/١٢/٢٦	٥٠	جار العمل
١١	السلام الابتدائية	إحلال كلي	٨	بنك الاستثمار القومي	٢,٩٢	٢,١٠	٠,٨٢	٢٠١٢/١١/٥	٢٠١٣/١٠/٦	٢٠١٦/٩/٣٠	٩٠	جار العمل
١٢	الصم وضعاف السمع بالطور	إنشاء جديد	١٦	صندوق دعم مشروعات	٥,٣٨	٠,٦٩	٤,٦٩	٢٠١٥/١١/٢٦	٢٠١٦/٩/٢٧	مشاركة	٢٥	جار العمل

جدول (١٦)

الموقف التنفيذى للمشروعات المخطط طرحها

بالعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ (خطة إضافية) بمحافظ شمال سيناء

م	المشروع	كود المبنى	عدد الفصول	نوع الإنشاء	سنة الخطة	موقف الطرح	موقف التنفيذ
١	السبيل للتعليم الأساسي	٣٤٠٢٩٩٧	٧	توسع	٢٠١٨/٢٠١٧	الجسات	لم يسند
٢	الفيروز الابتدائية	٣٤٠٠٠٨٥	١٠	توسع	٢٠١٨/٢٠١٧	الجسات	لم يسند
٣	مصعق الإعدادية	٣٤٠٠٢١٤	٣	توسع	٢٠١٨/٢٠١٧	الجسات	لم يسند
٤	النجاح الإعدادية م.م	٣٤٠٢٢٣٩	٣	توسع	٢٠١٨/٢٠١٧	الجسات	لم يسند

جدول (١٧)

المشروعات التى تم تنفيذها بالعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ بمحافظ شمال سيناء

م	المشروع			بيانات مالية (بالمليون)				بيانات تنفيذية	
	الاسم	النوع	الفصول	مصدر التمويل	قيمة التعاقد	ما تم صرفه	المتبقى صرفه	نسبة التنفيذ	الموقف الحالي
١	سلمانة الإعدادية م.م	توسع	٣	بنك الاستثمار القومي	١,١٧	١,٠٠	٠,١٧	١٠٠	تم التسليم
٢	بئر الدقاق الابتدائية	إنشاء جديد	٦	بنك الاستثمار القومي	١,٥٤	١,١٢	٠,٤٢	١٠٠	تم التسليم
٣	الدراويش تعليم أساسي	إنشاء جديد	١١	بنك الاستثمار القومي	٢,٧٩	٢,٠٢	٠,٧٧	١٠٠	تم التسليم
٤	ال زكرى للتعليم الأساسي	توسع	١١	بنك الاستثمار القومي	١,٨٢	١,٦٠	٠,٢٢	١٠٠	تم التسليم

جدول (١٨) المشروعات المخطط تنفيذها بالتعاون مع الهيئة الهندسية بالتجمعات البدوية التنموية بمحافظة شمال سيناء

م	اسم التجمع التنموي	عدد المنازل المخطط إنشاؤها	عدد السكان المتوقع التقديري	عدد الطلبة المتوقع التقديرى فى سن التعليم الأساسي	الاحتياج المطلوب			
					المدارس المطلوبة بالتجمع التنموى الواحد			ملاحظات
					عدد المدارس	مرحلة المدرسة	عدد فصول المدرسة	
١	بقرية جعل ١ / بئر العبد	١٠٥	٥٢٥	١٣٢	١	تعليم أساسي	١١	يتم تنفيذ نموذج المناطق النائية
٢	بقرية جعل ٢ / بئر العبد	١٥	٧٥	١٩	١	تعليم أساسي	٦	يتم تنفيذ نموذج المناطق النائية
٣	بدوى ك ٦١ بغداد الحسنه	١٥	٧٥	١٩	١	تعليم أساسي	٦	يتم تنفيذ نموذج المناطق النائية
٤	أم مفروث المغاره الحسنه	٣٥	١٧٥	٤٤	١	تعليم أساسي	٦	يتم تنفيذ نموذج المناطق النائية
٥	البياضيه / الجفجافة	٥٥	٢٧٥	٦٩	١	تعليم أساسي	١١	يتم تنفيذ نموذج المناطق النائية
٦	خشم الجاد / الخرم	١٠٥	٥٢٥	١٣٢	١	تعليم أساسي	١١	يتم تنفيذ نموذج المناطق النائية
٧	النوافعة/ المغفره	٥٥	٢٧٥	٦٩	١	تعليم أساسي	١١	يتم تنفيذ نموذج المناطق النائية
٨	طيبه / التمد	٥٥	٢٧٥	٦٩	١	تعليم أساسي	١١	يتم تنفيذ نموذج المناطق النائية
٩	الدفيدف / الحسنه	٥٥	٢٧٥	٦٩	١	تعليم أساسي	١١	يتم تنفيذ نموذج المناطق النائية
١٠	الخفجه / نخل	٧٥	٣٧٥	٩٤	١	تعليم أساسي	١١	يتم تنفيذ نموذج المناطق النائية
١١	المحمم شمال محور التنيمه	١٠٥	٥٢٥	١٣٢	١	تعليم أساسي	١١	يتم تنفيذ نموذج المناطق النائية
١٢	المحمم جنوب محور التنيمه	١٠٥	٥٢٥	١٣٢	١	تعليم أساسي	١١	يتم تنفيذ نموذج المناطق النائية
١٣	أبو درام شمال محور التنيمه	١٠٥	٥٢٥	١٣٢	١	تعليم أساسي	١١	يتم تنفيذ نموذج المناطق النائية
١٤	أبو درام جنوب محور التنيمه	١٠٥	٥٢٥	١٣٢	١	تعليم أساسي	١١	يتم تنفيذ نموذج المناطق النائية
١٥	قصراويت شمال محور التنيمه	١٠٥	٥٢٥	١٣٢	١	تعليم أساسي	١١	يتم تنفيذ نموذج المناطق النائية
١٦	قصراويت جنوب محور التنيمه	١٠٥	٥٢٥	١٣٢	١	تعليم أساسي	١١	يتم تنفيذ نموذج المناطق النائية
١٧	أبوجلود شمال محور التنيمه	١٠٥	٥٢٥	١٣٢	١	تعليم أساسي	١١	يتم تنفيذ نموذج المناطق النائية
١٨	أبوجلود جنوب محور التنيمه	١٠٥	٥٢٥	١٣٢	١	تعليم أساسي	١١	يتم تنفيذ نموذج المناطق النائية

جدول (١٩)

المشروعات التى تم تنفيذها بمحافظة شمال سيناء

(تمويل مشترك بين المشاركة المجتمعية وهيئة الأبنية التعليمية)

م	المدرسة	الرقم التعريفى	القطاع	عدد الفصول	المساحة	موقف الأعمال	ملاحظات
١	الجدى ت ١	٣٤٠٤٩٨٦	الحسنة	١١	١٠٠ × ١٠٠	جار أعمال التشطيبات	
٢	الرجاوين ب	٣٤٠٤٥٦٨	بئر العبد	٦	٦٠ × ٧٠	جار أعمال التشطيبات	تم البدء فى الأسوار
٣	الخربة الثانوية	٣٤٠٥٠٣٣	بئر العبد	٦	٦٠ × ٤٠	جار أعمال التشطيبات	
٤	جعل ت ١	٣٤٠٤٤٦٧	بئر العبد	١١	٩٠ × ٥٠	جار أعمال التشطيبات	تم البدء فى الأسوار
٥	جميلة فهمى ت ١	٣٤٠٥٠٢١	نخل	١١	١٠٠ × ١٠٠	جار أعمال التشطيبات	تم البدء فى الأسوار
٦	البدع ب	٣٤٠٥٠١٩	نخل	٦	١٠٠ × ١٠٠	جار أعمال التشطيبات	

جدول (٢٠)

المشروعات الجارى طرحها بالعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ بمحافظ جنوب سيناء

م	المشروع	كود المبنى	عدد الفصول	نوع الإنشاء	سنة الخطة	موقف الطرح	موقف التنفيذ
١	عمر بن الخطاب الابتدائية	٣٥٠٠٥٦٣	١٠	توسع	٢٠١٧/٢٠١٦	تم الإعلان	لم يسند
٢	الشهيد عبدالمنعم رياض الرسمية للغات	٣٥٠١٦٩٥	١٤	توسع	٢٠١٧/٢٠١٦	تم الإعلان	لم يسند
٣	الفيروز الابتدائية بطور سيناء	٣٥٠٢٠١٠	٨	أنشاء جديد	٢٠١٧/٢٠١٦	المركزية للتصميم	لم يسند
٤	بيروت الابتدائية	٣٥٠١٨٣١	٦	إحلال كلي	٢٠١٧/٢٠١٦	المركزية للتصميم	لم يسند
٥	الرويسات للتعليم الأساسي	٣٥٠١٣١٧	٥	توسع	٢٠١٧/٢٠١٦	المركزية للتصميم	لم يسند
٦	الرويسات للتعليم الأساسي	٣٥٠١٣١٧	٦	تعلية	٢٠١٧/٢٠١٦	المركزية للتصميم	لم يسند
٧	وادى مجرح الابتدائية	٣٥٠١٧٥٨	٦	إحلال كلي	٢٠١٧/٢٠١٦	الجسات	لم يسند

جدول (٢١)

المشروعات الجارى طرحها بالعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ بمحافظ شمال سيناء (خطة إضافية)

م	المشروع	كود المبنى	عدد الفصول	نوع الإنشاء	سنة الخطة	موقف الطرح	موقف التنفيذ
١	ثانوى صناعى ابورديس الجديدة	٣٥٠٢٤٨٧	٩	إنشاء جديد	٢٠١٨/٢٠١٧	توجيه	لم يسند

جدول (٢٢)

المشروعات التى تم تسليمها بمحافظة جنوب سيناء فى العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦

م	المشروع			بيانات مالية (بالمليون)				بيانات تنفيذية		المشاكل والصعاب
	الاسم	النوع	الفصول	مصدر التمويل	قيمة التعاقد	ما تم صرفه	المتبقى صرفه	نسبة التنفيذ	الموقف الحالي	
١	ثانوى صناعى رأس سدر	توسع	٦	بنك الاستثمار القومي	٥,٧٧	٥,٨٣	-٠,٠٧	١٠٠	تم التسليم	
٢	الحويش الابتدائية	احلال كلي	٦	بنك الاستثمار القومي	١,٠٠	٠,٩٣	٠,٠٧	١٠٠	تم التسليم	
٣	جمال عبدالناصر الاعدادية	احلال كلي	٦	بنك الاستثمار القومي	١,٠٧	١,٩٨	٠,٠٩	١٠٠	تم التسليم	
٤	خشم الفردة الابتدائية	احلال كلي	٦	بنك الاستثمار القومي	١,١٠	١,٠٩	٠,٠٢	١٠٠	تم التسليم	
٥	مساكن ٢٠٠٠ وحدة للتعليم الأساسي	انشاء جديد	٢٢	بنك الاستثمار القومي	٤,٤٧	٤,٤٨	-٠,٠١	١٠٠	تم التسليم	
٦	حى الزهور الاعدادية	توسع	٤	صندوق دعم مشروعات تعليمية	١,٥٠	١,٤٦	٠,٠٤	١٠٠	تم التسليم	
٧	ثانوى علام دهب	انشاء جديد	٩	صندوق دعم مشروعات تعليمية	٢,٩٢	١,٣٨	١,٥٤	١٠٠	تم التسليم	

جدول (٢٣)

المشروعات التى تم تنفيذها بمحافظة جنوب سيناء

(تمويل مشترك بين المشاركة االمجتمعية وهيئة الأبنية التعليمية)

م	المدرسة	الرقم التعريفي	نوع النشاء	عدد الفصول	النموذج
١	الشيخ موسى ت. أ	٣٥٠٢٥٤١	جديد	تعليم أساسى ١١ فصلاً	D ٣٤١٣١
٢	عرب سليمان أبو حامد	٣٥٠٢٥٠٣	جديد	تعليم أساسى ١١ فصلاً	D ٣٤١٣١
٣	ذوى الاحتياجات الخاصة	٣٥٠٢٥٦٤	جديد	تعليم أساسى ١١ فصلاً	D ٣٤١٣١
٤	عرب القرينى ت . أ	٣٥٠٢٥٧٦	جديد	تعليم أساسى ١١ فصلاً	D ٣٤١٣١
٥	مدخل أبو جعدة ت. أ	٣٥٠٠٧٨٩	توسع	٦	E ١٤١٥٥
٦	وادى ميعر الإعدادية	٣٥٠٢٥٥٢	جديد	٦	E ١٤١٥٥
٧	عرب الجراجرة الإعدادية	٣٥٠٢٣٧٥	توسع	٦	E ١٤١٥٥
٨	الرينة ت.أ	٣٥٠٠٧٦٥	توسع	٦	E ١٤١٥٥
٩	عرب الدروز شرق ت.أ	٣٥٠٠٢٣٦	توسع	٦	E ١٤١٥٥
١٠	وادى الحمة ت.أ	٣٥٠١٦٠٨	توسع	٦	E ١٤١٥٥

جدول (٢٤) المشروعات المخطط تنفيذها بالتعاون

مع الهيئة الهندسية بالتجمعات البدوية التنموية بمحافظ جنوب سيناء

م	اسم التجمع التنموي	عدد المنازل المخطط إنشاؤها	عدد السكان المتوقع التقديري	عدد الطلبة المتوقع التقديرى فى سن التعليم الأساسي	الاحتياج المطلوب			
					المدارس المطلوبة بالتجمع التنموى الواحد			ملاحظات
					عدد المدارس	مرحلة المدرسة	عدد فصول المدرسة	
١	طويل الحامض	١٥	٧٥	١٩	١	تعليم ابتدائي	٦	يتم تنفيذ نموذج المناطق النائية
٢	تجمع النهايات / رأس سدر	٢١٠	١٠٥٠	٢٦٣	٢	تعليم أساسي	٢٢	يتم تنفيذ نموذج المناطق النائية
٣	تجمع أسلا وعريق / الطور	٥٥	٢٧٥	٦٩	١	تعليم أساسي	١١	يتم تنفيذ نموذج المناطق النائية
٤	تجمع وادى سعال / سانت كاترين	٥٥	٢٧٥	٦٩	١	تعليم أساسي	١١	يتم تنفيذ نموذج المناطق النائية
٥	تجمع برقة / وادى وتير	١٥	٧٥	١٩	١	تعليم ابتدائي	٦	يتم تنفيذ نموذج المناطق النائية
٦	تجمع الطيبة / وادى أبو جعدة رأس سدر	٢٥	١٢٥	٣٢	١	تعليم ابتدائي	٦	يتم تنفيذ نموذج المناطق النائية
٧	تجمع الشيخ عطيه بئر ٥٢ / وادى وتير	١٦	٥٠	٢٠	١	تعليم ابتدائي	٦	يتم تنفيذ نموذج المناطق النائية
٨	تجمع سهل القاع / الطور	٢١٠	١٠٥٠	٢٦٣	٢	تعليم أساسي	٢٢	يتم تنفيذ نموذج المناطق النائية

خاتمة

فى ضوء ما تم عرضه من هذا البرنامج التنفيذى الذى تم وضعه والبدء فى تنفيذه لدعم المنشآت التعليمية فى مصر بعد عرضه على كل الجهات ذات العلاقة والحصول على كافة الموافقات المطلوبة سواء من الجهات الاستشارية مثل شركة إن أى كابيتال ، أم من مجلس الوزراء ولجانه النوعية ، أم من مجلس النواب ولجنته المختصة، أم من الوزارات ذات العلاقة مثل وزارات التخطيط والاستثمار والمالية والتنمية المحلية والإسكان والمجتمعات العمرانية والصحة والدفاع والطيران وغيرهم كل فيما يخصه من حيث ارتباطه بالمشروع سواء بالنسبة لتوفير الأرض أم التمويل أم الدعم الفنى أم غير ذلك

وبعد أن استقر الرأى من كافة الجهات على أن البرنامج واقعى وقادر على التعامل مع التحديات التى تواجه المنشآت التعليمية فى مصر لإحداث نقلة نوعية إيجابية خلال المدة الزمنية المقترحة والتى تتراوح ما بين ثلاث إلى أربع سنوات بالنسبة لتخفيض كثافات الفصول إلى أقل من ٤٥ طالب /فصل فى جميع المدارس الحكومية، وكذا بالنسبة للقضاء على تعدد الفترات بالمدارس والتى وصلت إلى ما يقرب من ٢٠ ٪ من المدارس الحكومية الرسمية بل وتضمنت أيضًا بعض المدارس الرسمية المتميزة للغات بالقاهرة والجيزة وبعض المحافظات الأخرى، هذا بالإضافة إلى سد احتياجات المناطق المحرومة فى المناطق العشوائية و بعض الكفور والنجوع والقرى والتجمعات القبلية.

فى ضوء كل ذلك ستظل التساؤلات الرئيسة التى تدور فى رؤوس معظم المتابعين والمهتمين والمتخصصين فى العملية التعليمية وأنا منهم:

- **ما مصير هذا البرنامج ؟!! هل سيستكمل أم سيتم تقليصه ؟ أم سيجمد ثم يختفى ؟!**
- **هل تم تسليم ٢٠ ألف فصل جديد من خلال التمويل المتاح من الموازنة العامة للدولة قبل بداية العام الدراسى فى سبتمبر٢٠١٧ كمرحة أولى تتلوها مراحل أخرى بحيث نصل إلى تحقيق المستهدف ٩٠ ألف فصل خلال مدة زمنية من ٣ إلى ٤ سنوات ؟**
- **هل تم الانتهاء من أعمال الطرح والترسية والتنفيذ والتسليم للمرحلة الأولى والثانية من المشروع القومى لبناء المدارس بالتعاون مع القطاع الخاص بنظام حق الانتفاع بمعدل ٢٠٠ مدرسة فى كل مرحلة وبإجمالى حوالى ١٢٠٠٠ ألف فصل جديد، وذلك مع بداية الفصل الدراسى الثانى للعام الدراسى ٢٠١٧/ ٢٠١٨ على أن تتلوها مراحل أخرى لتحقيق المستهدف (٦٠ ألف فصل) خلال مده زمنية من ٣ إلى ٤ سنوات ؟!**
- **هل تتابع الوزارة تنفيذ البرنامج كما تم التخطيط له بشقيه الحكومى والاستثمارى بحيث تنتهى من بناء ١٥٠٠٠٠ فصل جديد فى خلال مدة زمنية من (٣ إلى ٤ سنوات)؟ ومن ثم يتم تخفيض كثافات الطلاب فى الفصول إلى أقل من ٤٥ طالب/فصل، وتختفى المدارس التى تعمل بنظام تعدد الفترات ولا يتضمن برنامجها الدراسى أى نوع من الأنشطة التربوية، وكذا يختفى مصطلح المناطق المحرومة من المدارس فى أى من أرجاء المحروسة سواء بالمناطق العشوائية بالمدن الكبيرة مثل القاهرة والجيزة أم ببعض القرى والكفور والنجوع والوديان والتجمعات القبلية أم غيرها ، حتى نستطيع أن ننتقل إلى مرحلة الجودة ، ثم تحقيق مركز متقدم فى التنافسية الدولية فى مجال التعليم ؟!**
- **لماذا تقلص عدد المدارس المصرية اليابانية الجديدة من ٤٥ مدرسة إلى ٨ مدارس ثم تجميد المشروع بعد ذلك إلى أجل غير مسمى ؟ ولماذا لم تستكمل الإجراءات والانتهاء من تنفيذ المشروع وتجهيزه طبقاً للجدول الزمنى المتفق عليه مع الجانب اليابانى قبل بدء العام الدراسى ٢٠١٨/٢٠١٧؟ ولماذا لم يتم تنفيذ الخطة التى تم وضعها بالاتفاق مع الجانب اليابانى لتدريب المعلمين والانتهاء منه قبل شهر سبتمبر ٢٠١٧ سواء بالداخل فى مصر أو بالخارج فى اليابان ؟ ولماذا تم سحب الدرجات المالية التى كان قد تم تخصيصها لتعيين معلمين جدد لهذا المشروع من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وتوجيهها لأغراض أخرى؟**

مع خالص التمنيات بالرفعة والتقدم لمصرنا الحبيبة

فى ظل قيادة الرئيس المخلص عبد الفتاح السيسى حفظه الله

الهوامش والمراجع:

تم إعداد هذا التقرير استنادًا إلى:

١. الخبرة الشخصية الأكاديمية والعملية والميدانية على المستوى المحلى والعربى والدولى فى مجال تخطيط وإدارة مؤسسات التعليم.

٢. رؤية مصر ٢٠٣٠ فى التنمية المستدامة.

٣. الخطة الإستراتيجية لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى ٢٠١٤ / ٢٠٣٠.

٤. القرارات الوزارية ذات العلاقة .

٥. تعديلات قانون صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية ورفع القيم التى كان يتم تحصيلها - تم تعديل وتفعيل القرار الوزارى المنظم لتحصيل وتوزيع مصروفات مدارس اللغات.

٦. التقارير الدورية التى عرضت من السيد رئيس هيئة الأبنية التعليمية فى الفترة من ٢٠١٥/٩/١٩ حتى ٢٠١٧/٢/١٥

٧. التقارير الدورية التى رفعت من المكتب الفنى للسيد أ.د وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى فى الفترة من ٢٠١٥/٩/١٩ حتى ٢٠١٧/٢/١٥

٨. التقارير التى رفعت من وحدة التخطيط الاستراتيجى بوزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى فى الفترة من ٢٠١٥/٩/١٩ حتى ٢٠١٧/٢/١٥

٩. التقارير الدورية التى رفعت إمن المكتب الفنى للسيد أ. د وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى فى الفترة من ٢٠١٥/٩/١٩ حتى ٢٠١٧/٢/١٥

١٠. إن أى كابيتال / مجموعة بنك الاستثمار القومي: المشروع القومى لتصميم وبناء وتجهيز وتشغيل وصيانة المدارس المتميزة للغات بنظام المشاركة مع القطاع الخاص (مذكرة معلومات)

١١. الدراسة التى تمت بمعرفة مستشارى السيد رئيس الهيئة العامة للاستثمار للدراسات الاقتصادية بالتنسيق مع خبراء الوزارة من قطاع التعليم العام وهيئة الأبنية التعليمية حول تحديد معدل العائد المتوقع على الاستثمار بالنسبة للمشروع القومى لبناء المدارس بالتعاون مع القطاع الخاص.

١٢. جمهورية مصر العربية، مجلس الوزراء : وثيقة مصر والقرن الحادى والعشرين، كتاب الأهرام الاقتصادى، مؤسسة الأهرام للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٩٧، ص ص ٤٣- ٤٤.

١٣. وزارة التربية والتعليم : تطوير وتحديث التعليم فى مصر وخططه وبرامج تحقيقه، مطابع وزارة التربية والتعليم، القاهرة، يوليو، ١٩٨٠، ص٣.

١٤. حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص ١٣٣- ١٣٨.

١٥. وزارة التربية والتعليم : تطوير وتحديث التعليم فى مصر وخططه وبرامج تحقيقه، مطابع وزارة التربية والتعليم، القاهرة، يوليو، ١٩٨٠، ص٣.

١٦. تقرير السيدة السفيرة / فايزة أبو النجا عن زيارة الوفد المصرى لليابان فى الفترة من فى الفترة من ١٠- ١٧ أكتوبر ٢٠١٥ .

17- A Collection Of Exemplary Design of Elementary and Junior High School , Based on the R`evision of Guidelines for Designing Elementary and Junior High School , A Project Commissioned by the Ministry of Education , Culture. Sports, Science and Technology, Japan, June 2010

18- A Collection Of Exemplary Design of Elementary and Junior High School, Based on the Revision of Guidelines for Designing Kindergarten Facilities, A Project Commissioned by the Ministry of Education,Culture.Sports,Science and Technology, Japan, June 2010

20- Anthology of Ideas for Creating New School (Achieving Ministry of Education,Culture.Sports,Science and Technology , Japan, January, 2010